مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

أبعاد التوافق الوطني: قراءة تحليلية في وثائق ائتلافية لقوى الثورة والمعارضة السورية

الأربعاء 14 محرم 1442هـ - 2 سبتمبر/أيلول 2020 م

مركز الحوار السوري

مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.
أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.
يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.

إعداد: د. أحمد قربي

وحدة التوافق والهوية المشتركة

التاريخ:

14 محرم 1442 هـ - 2 سبتمبر / أيلول 2020 م

جميع الحقوق محفوظة لمركز الحوار السوري - 2020 م

المحتويات

الملخص 2

مقدمة 5

1- أبعاد التو افق حول "خطوط الثورة الحمراء" 9

1-1- الهوية السورية: التوافق حول الهوية الوطنية 10

1-2- وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها: مبادئ أساسية للدولة السورية 11

1-3- المحاصصة الطائفية والعرقية: رفض معبئ بتجارب إقليمية مرة 12

1-4- أسس المرحلة الانتقالية: مرحلة لازمة لاستقرار الدولة والمجتمع 13

1-5- الموقف من الوجود الأجنبي: مقتضى الاستقلال بين التصريح والصمت 14

2- أبعاد التو افق في النظرة إلى سوريا المستقبل 17

2-1- الموقف من عناصر الهوية السورية: بين انتماء سوريا وخصوصية مكوناتها 17

2-1-1- الموقف من الانتماء: التوافق حول حدود الانتماءات ما فوق الوطنية وما تحتها 17

2-1-2- التعامل مع الخصوصيات الثقافية والدينية: بين ضمان المصالح والحقوق 20

2-1-3- القضية الكردية: هل تقتضي القضية هُوية؟ 22

2-2- العقد الاجتماعي والدستور: جدلية تعبير الدستور عن العقد الاجتماعي 24

2-2-1- جدلية أسبقية العقد الاجتماعي على الدستور 24

2-2-2- طريقة سن دستور سوريا المستقبلي: الشعب السوري يملك دستوره 25

2-3- الموقف من علاقة الدين بالدولة: الصمت الغالب 27

2-4- الموقف من نوع الدولة في سوريا ونظامها السياسي 29

2-2-1- الموقف من نوع الدولة: تغليب اللامركزية الإدارية الموسعة 29

2-2-2- الموقف تجاه شكل النظام السياسي: بين تأييد النظام البرلماني والصمت 30

2-5- الموقف من القضايا المستجدة (التغيير الديموغرافي، عودة اللاجئين، مستقبل السلاح) 31

2-5-1- الموقف من التغيير الديموغرافي: التوافق على رفضه 31

2-5-2- الموقف من عودة اللاجئين: التوافق على عودة آمنة وطوعية 32

2-5-3- الموقف من مستقبل السلاح: تغليب حصره بيد الدولة 33

2-6- الموقف من السياسة الخارجية لسوريا: التعاون والتكامل وتبادل المصالح موجهات أساسية 34

بين يدي الورقة:

تعددت الوثائق السياسية الصادرة عن قوى الثورة والمعارضة عقب الثورة السورية عام 2011، والتي أوضحت رُؤى هذه القوى تجاه قضايا أساسية متعلقة بحاضر سوريا ومستقبلها، كالعملية السياسية والمرحلة الانتقالية والمبادئ الأساسية لسوريا المستقبل.

في إطار تعدد الأجسام السياسية خصوصاً الائتلافية منها ابتداء بالمجلس الوطني السوري وصولاً إلى هيئة التفاوض السورية مروراً بالعديد من الأجسام الائتلافية غير الرسمية[1]، يخال القارئ والمتابع أن هذا التعدد مرتبط بعوامل متعددة منها الخلاف في الرؤى والتصورات السياسية. غير أنه ولدى التدقيق قد نجد أن الاختلافات فيها تكاد تكون هامشية وتفصيلية في أغلبها، وأن الخلافات الجوهرية مقتصرة على نقاط محددة قد لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

بهدف التحقق من الفرضية السابقة "الخلافات الهامشية والتفصيلية في غالبية النقاط، وانحصار الخلافات الجوهرية في بعضها"، تأتي هذه الورقة التي أعدتها وحدة التوافق والهوية المشتركة في مركز الحوار السوري تماشياً مع أحد أبرز أهدافها وهو: السعي لتحقيق التوافق بين السوريين ومكوناتهم وقواهم السياسية[2].

مركز الحوار السوري- وحدة التوافق والهوية المشتركة.

[1] نقصد بالأجسام الائتلافية غير الرسمية الأجسام التي لم تدع تمثيلها الشعب السوري أو قوى الثورة والمعارضة كالاتحاد الديمقراطي وجبهة السلام والحرية

[2] تعمل وحدة التوافق والهوية المشتركة في مركز الحوار السوري على عدة مشاريع لتحقيق هذا الهدف، منها:

- مشروع مبادرة وثيقة التوافق الوطني الذي كان المركز أحد جهات التنفيذيين، وهي محاولة جادة ترعاها مجموعة شخصيات وطنية من خلال "الملتقى التشاوري" بقصد الوصول لتوافقات وطنية بين قوى الثورة والمعارضة بمختلف أطيافها وتوجهاتها تمهد لعقد مؤتمر وطني تنبثق عنه وثيقة سياسية تصلح لأن تكون أساساً لعقد اجتماعي جديد بين السوريين.

  ينظر: موقع مبادرة وثيقة التوافق الوطني، الرابط: https://ncdisy.com/، شوهد في: 31-8-2020.

- مؤشر التوافق الوطني: وهو مؤشر رقمي نصف سنوي (حالياً أصبح سنوياً)، يقوم على الرصد والتحليل للمواقف المعلنة لعدد من القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة السورية تجاه أبرز الأحداث والمواقف السياسية -من دون تقييمها موضوعياً-. وقد صدر منه حتى الآن أربع إصدارات. للاطلاع على الإصدارات الأربعة، ينظر: مؤشر التوافق الوطني، مركز الحوار السوري، الرابط: https://bit.ly/2EqWuND، شوهد في: 28-8-2020.

الملخص:

قدمت الورقة قراءة تحليلية مقارنة بين خمس من الوثائق الائتلافية الصادرة عن قوى الثورة والمعارضة بمختلف توجهاتها، وهي: "وثائق القاهرة، ووثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، والإطار التنفيذي لبيان جنيف1، وإعلان الوطنية السورية، والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية".

استعرضت الورقة في قسمها الأول أبعاد التوافق بين الوثائق من جهة مضامين "خطوط الثورة الحمراء"؛ إذ اتضح وجود توافق شبه كامل بين الوثائق الخمس محل المقارنة حول ثوابت الثورة السورية التي تضمنتها "وثيقة المبادئ الخمسة"، وأن الاختلافات -إن وجدت- فهي في التفاصيل والصياغة، وقد ظهر ذلك في الحديث عن وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها ورفض المحاصصة، والموقف من النظام الحالي وتغيير مؤسساته الأمنية والعسكرية، وحتى في قضية الموقف من الوجود الأجنبي. كل ذلك انطبق على جميع الوثائق محل المقارنة، باستثناء الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية التي اختلفت عن بقية الوثائق في نقطتَي عدم التصريح أو التلميح بضرورة رحيل بشار الأسد، وعدم التصريح بالموقف من الوجود الأجنبي في سوريا.

تبقى قضية المحافظة على هوية سوريا ومضمونها، والتي ظهر التوافق تجاهها بشكل واضح من جهة مضمونها في وثائق "العهد الوطني" و"الإطار التنفيذي" و"إعلان الوطنية" و"الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية"؛ فجميعها صرّحت بالهوية الوطنية السورية الجامعة بصورة مباشرة، في حين أن وثيقة المبادئ الخمسة أشارت إليها بشكل غير مباشر.

وفي القسم الثاني عمدت الورقة إلى المقارنة بين الوثائق الأربع الأخيرة – وهي الوثائق المشار إليها أعلاه باستثناء وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية- بقصد التعرّف على أبعاد التوافق في النظرة إلى سوريا المستقبل عبر عينات منتقاة لأبرز المواضيع التي تُثار حول هذا الموضوع.

لقد خرجت الورقة في هذا الجانب بعدة نتائج، من أبرزها:

- توافق الوثائق الأربع على التصريح بالانتماء الوطني السوري كمصدر أساسي للعلاقات بين السوريين في مختلف مستوياتها، واختلافها فيما بينها كان في تحديد عناصرها العربية والإسلامية من جهة، وفي دور الهويات ما دون الوطنية للمكونات السورية من جهة أخرى.
- توافق الوثائق الأربع على مبدأ ضرورة ضمان الخصوصيات الثقافية والدينية لمختلف المكونات السورية، مع اختلاف فيما بينها في تحديد دائرة الحقوق والمصالح والخصوصيات المضمونة؛ فبينما نجد توسيعاً لذلك في وثيقتَي العهد الوطني والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية بحيث تشمل الحقوق والمصالح، نرى تحديداً وتقييداً للحقوق في وثيقة الإطار التنفيذي، وقاعدة عامة "ضمان الحريات والحقوق" في إعلان الوطنية.
- توافق الوثائق الأربع على الاعتراف بوجود "قضية كردية"، وعلى المبادئ الأساسية لحلها والمتمثلة بالاعتراف بحقوق الكرد في إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، ثم نجد اختلافات فيما بينها في بيان نطاق هذه الحقوق وآليات حلها، ووضع ضوابط إضافية.

- لم تتعرض كلٌّ من وثائق القاهرة والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية لفكرة العقد الاجتماعي، لتكتفي الأولى -كما هو حال الإطار التنفيذي- بتحديد أسس الدستور القادم، والثانية بإيراد عدة مبادئ وأسس له، في حين أن إعلان الوطنية ميّز بينهما، معتبراً أن العقد الاجتماعي هو أساس الدستور وجزء منه في الوقت ذاته.
- نلحظ خلافاً بين وثيقتَي العهد الوطني والإطار التنفيذي من جهة، وإعلان الوطنية والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية من جهة أخرى؛ فبينما سكتت الوثيقتان الأوليتان عن قضية علاقة الدين بالدولة فإن إعلان الوطنية ألمح إلى وقوف موقّعيه مع "فصل الدين عن الدولة" عبر حديثهم عن "حيادية مؤسسات الدولة السورية المستقبلية"، وكذلك الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية التي صرّحت بذلك.
- التوافق بين الوثائق الثلاث "العهد الوطني والإطار التنفيذي وإعلان الوطنية" على دعم خيار "اللامركزية الإدارية" في سوريا المستقبل، حيث لم تشذّ هذه الوثائق عن التيار الغالب لدى القوى السياسية المعارضة المؤيد لذلك. في حين دعت الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية إلى تبنّي "اللامركزية" لإدارة البلاد من دون توضيح فيما إذا كانت تقصد "اللامركزية الإدارية" أو "اللامركزية السياسية" (الفيدرالية).
- توافقُ وثيقتي العهد الوطني وإعلان الوطنية على تحديد شكل نظام الحكم "البرلماني"، وصمتُ الإطار التنفيذي والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية تجاه قضية شكل النظام السياسي.
- فيما يتعلق بالموقف من القضايا المستجدة (التغيير الديموغرافي، وعودة اللاجئين، ومستقبل السلاح)، ثمّة توافق كامل بين الوثائق محل المقارنة تجاه رفض التغيير الديموغرافي وتأييد عودة آمنة للاجئين، في حين توافقت الوثائق الثلاث الأولى (وثائق القاهرة، والإطار التنفيذي، وإعلان الوطنية) على تأييد حصر السلاح بيد الدولة، بينما صمتت الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية عن هذه النقطة.

مقدمة:

أصدرت مجموعة من المثقفين السوريين وثيقة "إعلان الوطنية السورية" بتاريخ 15 حزيران 2020، والتي سعت للإجابة عن مختلف التساؤلات المتعلقة بحاضر سوريا ومستقبلها من منطلق "الوطنية السورية" الذي جاء عنواناً لها. جاء هذا الإعلان في ظل الحديث عن ضرورة كتابة عقد اجتماعي جديد لسوريا، يمكن أن يُوجد تصورات مشتركة وتوافقية بين مختلف المكونات العرقية والطائفية والدينية السورية.

وفي 28 تموز 2020 أعلنت ثلاث قوى هي: المجلس الوطني الكردي، والمنظمة الآثورية الديمقراطية، والمجلس العربي في الجزيرة والفرات وتيار الغد السوري[3] تشكيل جبهة السلام والحرية[4]، أعقبتها بإصدار رؤية سياسية للجبهة الجديدة.

تمثّل الوثيقتان المشار إليهما أعلاه الإصدارات الأخيرة لرؤى سياسية صادرة عن بعض قوى الثورة والمعارضة، والتي سبقتها عشرات الرؤى السياسية الأخرى منذ انطلاق الثورة السورية.

بعيداً عن القراءة النقدية لهاتين الوثيقتين، والتي لا تمثل هدفاً لهذه الورقة تسعى هذه الورقة إلى اختبار مدى توافق الرؤية التي تضمنها الإعلان والرؤية السياسية مع رؤى سابقة صادرة عن قوى الثورة والمعارضة؛ للتأكد من خلال العينات المقارنة من حدود التوافق بين هذه القوى تجاه القضايا المتعلقة بحاضر سوريا ومستقبلها. فليس الهدف من هذه الورقة تقييم مضمون الوثائق أعلاه بسلبياته وإيجابياته، وإنما المقارنة بين النصوص لمعرفة مدى التوافق والاختلاف فيما بينها، وتحليلها -كلما اقتضى الأمر- بما يخدم ذلك.

[3] عدّدت الرؤية السياسية ثلاث قوى فقط؛ حيث إنها أثناء تعداد القوى المنضوية في الجبهة وضعت بين قوسين اسم القوى الموقعة، وضمن إحداها أوردت اسم المجلس العربي في الجزيرة والفرات مع تيار الغد السوري.

[4] جاء في مقدمة الرؤية السياسية للجبهة ما يلي: "جبهة السلام والحرية هي تحالف سياسي يضم "المجلس الوطني الكردي" و"المنظمة الآثورية الديمقراطية" و"المجلس العربي في الجزيرة والفرات وتيار الغد السوري". وهي تضم أطرافاً تقاطعت في رؤيتها السياسية وأهدافها نتيجة لحوارات بينية معمقة، بالإضافة لعلاقات الثقة المتبادلة التي تعمّقت عبر مسار طويل من التعاون والاهتمامات المشتركة، وتؤكّد الجبهة بأنّ عملها وعمل الأطراف المنضوية في إطارها لا يتعارض مع عضوية الأطراف المذكورة في هيئات ومنصات المعارضة التي تعمل في إطار هيئة التفاوض السورية وأطر أخرى، وتسعى الجبهة إلى الانفتاح والعمل مع جميع قوى المعارضة الديمقراطية من أجل توسيع قاعدة المشتركات بين مختلف القوى والتجمعات والتحالفات السياسية الأخرى للنهوض بمشروع جامع يعبّر عن تطلعات السوريين في تحقيق التغيير الجذري وبناء دولة عصرية تليق بتضحيات السوريين".

نطاق الورقة[5]:

لتحقيق هدف الورقة اختيرت ثلاث وثائق للمقارنة مع إعلان الوطنية والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية، وهي: وثائق القاهرة[6]، ووثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية[7]، ووثيقة الإطار التنفيذي للعملية السياسية وفق بيان جنيف1[8]. وقد اختيرت هذه الوثائق كمحل للمقارنة لعدة أسباب، من أهمها:

- اختلاف الشريحة الموقّعة على هذه الوثائق؛ فوثيقة القاهرة صدرت عن قوى سياسية وشخصيات وطنية متنوعة ومن مختلف التيارات السياسية، في حين أن وثيقة المبادئ الخمسة وقعتها هيئات شرعية وقضائية وفصائل عسكرية وقوى سياسية أقرب إلى "التيار المحافظ" وأخرى من أطياف متنوعة، بينما صدر الإطار التنفيذي عن الجهة التي مثّلت قوى الثورة والمعارضة في مفاوضات الحل السياسي، والتي تضم أبرز الكتل السياسية الفاعلة، في حين صدر إعلان الوطنية السورية عن مثقفين وشخصيات سورية ولم يصدر عن كتل أو قوى أو أحزاب، في مقابل الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية التي صدرت عن قوى سياسية أقرب إلى التيار الليبرالي والقومي، ويتركز ثقلها في شمال شرق سوريا.
- اختلاف السياق السياسي والزمني، إذ تمثّل الوثائق الخمس محل المقارنة مراحل زمنية مختلفة؛ فوثائق القاهرة صدرت في 2012، بينما وُقعت وثيقة المبادئ الخمسة في 2015 في ظل الحديث عن إعادة تنشيط المسار السياسي، في حين أن وثيقة الإطار التنفيذي صدرت في 2016 كتصور لقوى الثورة والمعارضة لتنفيذ بيان جنيف1، وصدر إعلان الوطنية والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية مؤخراً.
- اختلاف تركيز المحتوى بحسب الهدف؛ فتضمنت الوثائق الخمس مبادئ عامة وأساسية ومواقف من قضايا آنية وحالية، إلا أنها اختلفت فيما بينها بالتفصيل في قضايا معينة؛ فبينما كان تركيز وثائق القاهرة على

---

[5] على الرغم من تشابه النقاط الموضوعية محل المقارنة الواردة في هذه الورقة، والنقاط التي وردت في الدراسة الخاصة بمشروع مبادرة وثيقة التوافق الوطني، إلا أن ثمة اختلاف أساسي بينهما من حيث النطاق؛ فتركز هذه الورقة على الوثائق الائتلافية كوثائق القاهرة والإطار التنفيذي، في حين أن مشروع وثيقة مبادرة التوافق الوطني ركزت على وثائق الجهات السياسية والفصائل العسكرية.

[6] أنهى مؤتمر المعارضة السورية الذي انعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية أعماله في القاهرة مساء يوم 2012/7/3 بحضور نحو 210 شخصية تمثل مختلف أطراف المعارضة السورية، من تيارات سياسية وشخصيات مستقلة في الداخل والخارج والحراك الثوري، وبحث المؤتمرون بكل مسؤولية جميع القضايا الجوهرية المتعلقة بالثورة السورية، وصدر عن المؤتمر الوثائق التالية:

- وثيقة توافقية تحدد الرؤية السياسية المشتركة للمعارضة السورية إزاء تحديات المرحلة الانتقالية.
- وثيقة العهد الوطني التي تضع الأسس الدستورية لسورية المستقبل، وهي العدالة والديمقراطية والتعددية.

يُنظر: البيان الختامي لمؤتمر المعارضة السورية المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية في القاهرة 2-2012/7/3، وثيقة العهد الوطني، الرؤية السياسية المشتركة لملامح المرحلة الانتقالية.

[7] صدرت هذه الوثيقة برعاية المجلس الإسلامي السوري في شهر سبتمبر/أيلول 2015، قبل التدخل العسكري الروسي، في سياق إعادة تنشيط مسار الحل السياسي في سوريا، خصوصاً بعد صدور بيان مجلس الأمن في 17-8-2015، واستشعار تحولات في المواقف الدولية باتجاه القبول ببقاء بشار الأسد ولو لفترة معينة وضرورة المحافظة على الأجهزة الأمنية والعسكرية. وقد جاءت تلك الوثيقة لتؤكد ثوابت الثورة التي تمثل "خطوطاً حمراء" لا يمكن التنازل عنها. للتوسع أكثر يُراجع: قراءة في وثيقة المبادئ الخمسة "ملحقات مشروع تمكين"، مركز الحوار السوري، 2015، ص253 وما بعدها، شوهد في: 27-6-2020، الرابط: https://bit.ly/2NC8MU0.

للاطلاع على الموقّعين على الوثيقة يُنظر: إعلان وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية، المجلس الإسلامي السوري، شوهد في: 27-6-2020، الرابط: https://goo.gl/577kEB.

[8] صدر الإطار التنفيذي لبيان جنيف1 عن الهيئة العليا للمفاوضات في أيلول/سبتمبر 2016، متضمناً رؤية الهيئة التي ضمنت آنذاك غالبية قوى الثورة والمعارضة (الائتلاف الوطني، وغالبية الفصائل العسكرية، وهيئة التنسيق الوطنية، والمستقلون والشخصيات الوطنية) لآليات تنفيذ بيان جنيف1.

المبادئ العامة لدستور سوريا المستقبلي وخطوات المرحلة الانتقالية ركزت المبادئ الخمسة على "خطوط الثورة الحمراء" بشكل مختصر ومحدد، ولم تتعرض للقضايا الخاصة بمستقبل سوريا، بينما تضمنت وثيقة الإطار التنفيذي مبادئ عامة[9] ورؤية مكوناتها لآلية تنفيذ بيان جنيف1 (المرحلة الانتقالية وكيفية تحقيق الانتقال السياسي في سوريا)، على عكس إعلان الوطنية السورية الذي كان جلّ تركيزه على المبادئ والأسس التي يمكن أن تُبنى عليها سوريا الجديدة[10]، وكذلك الأمر بالنسبة للرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية، وإن وردت بشكل مختصر.

لذلك نعتقد أن هذه الوثائق تصلح أن تكون عيّنة تمثّل إلى حد كبير الوثائق السياسية الكثيرة الصادرة عن قوى الثورة والمعارضة، والتي يصعب أن تكون جميعها محلاً للمقارنة[11].

ولابد من التنويه أن هذه الورقة تركز على النصوص الواردة ضمن الوثائق الائتلافية محل المقارنة فقط، دون أن يشمل الأمر الوثائق والرؤى السياسية الصادرة عن القوى ذاتها. وبمعنى آخر سيشمل التحليل الوثائق الائتلافية حصراً بعيداً عن الرؤى الخاصة لمكوناتها، وبعيداً عن الوثائق الائتلافية والأدبيات الأخرى التي قد تكون شاركت فيها القوى التي وقعت على الوثائق محل المقارنة أيضاً[12].

أهمية الورقة: لماذا نهتم بدراسة وثائق قوى الثورة والمعارضة ومدى التو افق بينها؟

على الرغم من إشكاليات التمثيل التي أحاطت بأجسام المعارضة المختلفة تبدو دراسة وثائقها وأدبياتها من الأهمية بمكان، بغضّ النظر عن مقدار تمثيلها وشرعيته المثير للجدل، ويظهر ذلك في النقاط الآتية:

1- **كتابة الرُّؤى السياسية في بيئة من الحرية:** كُتبت جميع الرُّؤى السياسية لقوى الثورة والمعارضة، بما فيها رؤى القوى غير المنضوية ضمن الأجسام الائتلافية الرسمية ضمن الأجواء السياسية المفتوحة التي ظهرت بعد اندلاع الثورة، وهي بالتالي تعبّر عن أدبياتها في جوّ من الحرية خارج سيطرة النظام الذي كان يفرض رؤاه

---

[9] نص الإطار التنفيذي على ما يلي: "وتبقى المبادئ الأساسية المحددة في الاتفاق المؤقت سارية المفعول بوصفها جزءاً من الدستور الجديد للبلاد". ص4.

[10] نظراً لاختلاف مضمون الوثائق محل المقارنة فإننا نؤكد أن هدف هذه المقالة البحثية هو اختبار التوافق في المبادئ الأساسية والخطوط العامة، دون الدخول في التفاصيل، وكما ذكرنا أعلاه فإن كل هذه الوثائق تضمنت مبادئ أساسية تصلح محلاً للمقارنة.

[11] من الأسباب التي دعتنا لإيراد وثيقة الإطار التنفيذي ضمن الوثائق المقارنة؛ مع أنها صدرت عن هيئة المفاوضات العليا التي انتهت عملياً وحلّت محلها هيئة التفاوض السورية ما يلي:

1- لابد من الإشارة بدايةً إلى أن الورقة تركز على الجانب الموضوعي (الوثائق والرؤى)، من دون النظر في الجوانب الشكلية (الأجسام والكيانات)، وبالتالي فإن هدف الورقة وهو التعرف على مدى التوافق بين أهم الوثائق الصادرة عن قوى الثورة والمعارضة، كما أشرنا سابقاً لا يتنافى مع إيراد وثيقة الإطار التنفيذي؛ لأن هذه الوثيقة هي بالأساس تعبر عن رأي المكونات المنضوية تحتها، وهذه المكونات ما زالت موجودة وقائمة.

2- تكون الرؤى السياسية "الاستراتيجية" كما هو حال المبادئ الأساسية الواردة ضمن الإطار التنفيذي ثابتة نسبياً، وليست خاضعة للتبدل والتغير خلال فترات قصيرة.

3- كان الخلاف الأساسي بين الرياض1 والرياض2 هو الموقف من استمرار بشار الأسد في السلطة خلال المرحلة الانتقالية، أما بقية النقاط فلم يطرأ عليها أي تغيير أو تبديل، وهي تمثل غالبية النقاط محل المقارنة في هذه الورقة.

[12] مثلاً: قد نجد أن الوثيقة الائتلافية التي نقوم بمقارنتها لم تتحدث عن الانتماء العربي، في حين أن عدداً من القوى التي وقّعت على الوثيقة نفسها قد أكدت هذا الانتماء في وثائقها الخاصة.

تحت نير الاستبداد والدكتاتورية. وبالتالي يُفترض أن تعبّر هذه الرؤى عن المبادئ والقيم التي تحملها هذه القوى، والتي تؤمن بها، وتخاطب من خلالها مختلف مكونات الشعب السوري الذي تسعى لكسب تأييده.

2- **إظهار التوافق بين القوى وسيلة للحثّ على العمل المشترك:** ترتبط أهمية التوافق بين رؤى وأدبيات المعارضة بضرورة التركيز على سرديةٍ ورؤيةٍ معينةٍ تنتظم قوى المعارضة وحاضنتها حولها في مواجهة النظام وداعميه، ولاشكّ أن الرؤية التوافقية أدعى لتوحيد الجهود وتحقيق الانتماء المشترك والثقافة المشتركة التي تدفع للعمل المشترك، وبالتالي فإن تنمية الرؤى المشتركة يؤدي إلى تنمية الثقافة السياسية المشتركة الضرورية للعمل السياسي المشترك الناجح، وإن كانت غير كافية لتحقيقه، فالتوافق في المفردات الأساسية للرؤية يبدو شرطاً لازماً لتحقيق العمل المشترك لهدف مشترك، وإن كان غير كافٍ لذلك.

3- **دراسة الوثائق إحدى وسائل التنمية السياسية:** إحدى أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية السياسية هو تكثيف الدراسات والمقالات التي تعرّف الرؤى السياسية وتشرحها وتقيّمها. فإلى جانب عشرات المقالات والدراسات التي تركز على تقديم قراءات نقدية أو إطرائية أو توضيحية لمثل هذه الوثائق يُفترض بالباحثين والمتابعين تخصيص جزء من كتاباتهم لرصد التوافق ونقاط الاختلاف بينها، بما يعطي القارئين والمهتمين بُعداً تراكمياً مقارناً، ونظرةً بانورامية على الأفكار السياسية التي تطرح في المجال السياسي السوري الجديد.

4- **معرفة النقاط الإشكالية والسعي لإيجاد مقاربات جديدة للتوافق حولها:** تسلّط الدراسات المقارنة بين الوثائق السياسية الضوء على بعض المواضيع محل التجاذب، وتبيّن كيفية مقاربتها من قبل هذه الوثائق، بما يساعد على إيجاد أرضية سياسية تراكمية مقارنة، قد تساهم في إيجاد مقاربات جديدة لتحقيق التوافق حولها.

5- **المبادئ المتوافق عليها إحدى أهم أسس سوريا الجديدة:** بما أن القضايا المتوافق عليها بين قوى الثورة والمعارضة تحظى بتأييد تيار عريض منها، ويفترض أنها تحظى في الوقت ذاته بشرعية من قبل الحاضنة الشعبية؛ فستكون لها غالباً فرصة التثبيت ضمن الرؤى الخاصة بالعقد الاجتماعي القادم لسورية. بمعنى آخر: لن يكون شكل سورية القادم بعيداً عما يتم طرحه وتصوره ضمن هذه الرؤى التوافقية، ومن هنا تأتي أهمية تحديدها من جهة، ومن ثم تسليط الضوء عليها ونشرها وتحويلها إلى ثقافة مجتمعية من جهة أخرى.
فالرُؤى السياسية الأساسية التي يتوافق عليها تيار عريض من القوى السياسية هي بمثابة المبادئ الأساسية التي تقوم عليها أية دولة، وفي حالة مثل الحالة السورية حيث قامت ثورة شعبية انبثقت عنها -بحسب ما يفترض- تيارات وقوى سياسية متعددة ومن توجهات مختلفة قد تتحول هذه المبادئ إلى أساس سياسي "عقد اجتماعي" جديد يمثل بداية لمرحلة جديدة.

6- **المبادئ الأساسية المتوافق عليها ليست وليدة لحظة ما، بقدر ما هي تراكمية وانعكاس لثقافة موجودة أو رغبة جماهيرية متجذرة:** الرُؤى السياسية المتوافق عليها بين تيارات سياسية متعددة ليست وليدة لحظة تاريخية معينة، بقدر ما تأتي معبرة عن إرث تاريخي أو رغبة جماهيرية عارمة، فهي ليست عرضة للتبديل

والتغيير بين عشية وضحاها، وليست متعلقة بهياكل القوى السياسية وأجسامها. ولذلك وفي حالتنا السورية غالباً ما تتكرر هذه المبادئ على الرغم من تبدّل أجسام قوى الثورة والمعارضة وهياكلها.

يبدو أن دراسة أدبيات قوى الثورة والمعارضة الرسمية منها وغير الرسمية ورؤاها مهم؛ لأن هذه الأدبيات تمثّل انعكاساً لمصالح القوى والفعاليات صاحبة التأثير في مصير سوريا، كما تبدو المشتركات والتوافقات فيها، خاصة تلك المتوافقة مع عموم مصالح الدول ومع المفردات الدستورية السابقة لسورية ذات فرصة أكبر لتكون أساساً مرة أخرى لمضامين دستورية أو عقد اجتماعي بين السوريين. فضلاً عن أن التوافق في أساسيات الرؤية ضروري لانتظام العمل المشترك وتنسيقه نحو الهدف المشترك للعام لهذه القوى، المتمثل في سورية الجديدة، دولة المواطنة والحريات، التي يأخذ فيه المواطن حقوقه وحريته.

اتبعت الورقة المنهج التحليلي المقارن الزمني الذي يسعى لتحليل الظاهرة (في حالة ورقتنا هي الوثائق السياسية الصادرة عن قوى الثورة والمعارضة وعن الشخصيات الوطنية) في فترات زمنية مختلفة بقصد التعرّف على أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها.

بحثت الورقة في قسمها الأول مدى التوافق بين الوثائق الخمس المذكورة أعلاه حول مضمون "خطوط الثورة السورية الحمراء"، في حين تناولت الورقة في قسمها الثاني أبعاد التوافق بين هذه الوثائق في نظرتها إلى بعض المبادئ الأساسية لسوريا المستقبل.

1- أبعاد التو افق حول "خطوط الثورة الحمراء"[13]:

تركز المقارنة بين الوثائق الخمس في تناولها قضية الخطوط الحمراء للثورة السورية؛ بحيث نختبر مدى توافقها تجاه هذه الخطوط، وقياس التغييرات التي طرأت عليها خلال خمس سنوات في حال وجودها، وذلك من خلال المقارنة بين المواقف من العناوين الآتية: الهوية السورية، ووحدة سوريا واستقلالها وسيادتها، والمحاصصة الطائفية والعرقية، وأسس المرحلة الانتقالية، والوجود الأجنبي.

[13] لغرض مقارنة خطوط الثورة الحمراء اعتمدنا وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية التي صدرت برعاية المجلس الإسلامي السوري، والتي أشرنا إليها سابقاً. والسبب في ذلك أنها الوثيقة الوحيدة التي صدرت لتحقيق هذه الهدف، وضمت بشكل مختصر ومحدد ثوابت الثورة، وحظيت في الوقت نفسه بتوقيع تيار عريض من القوى والتيارات والشخصيات.

1-1- الهوية السورية: التوافق حول الهوية الوطنية[14]

ثمة تعريفات متعددة للهوية؛ غير أنها تتوافق فيما بينها على جوهر الهوية، وهو: توافق مجموعة من البشر (المواطنون عندما نتحدث عن الهوية الوطنية) على مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تحكم وتنظم نمط حياتهم، فتميزهم عمن حولهم[15].

وثيقة العهد الوطني	المبادئ الخمسة	الإطار التنفيذي لبيان جنيف1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
الشعب السوري شعب واحد، تأسّست لحمته عبر التاريخ على المساواة التامّة في المواطنة بمعزل عن الأصل أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الإثنيّة أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب.	الحفاظ على هوية الشعب السوري	الهوية الوطنية الجامعة.	الوطنية السورية هي انتماء إلى وطن اسمه سورية. الوطنية السورية هي رابطتنا الجوهرية، وجسر التواصل بين السوريين، والمدخل إلى علاقاتهم ببعضهم البعض.	العمل على توفير أسس الشراكة الفعلية بينهم -أي بين المكونات والقوى السورية- وصولاً إلى بلورة هوية وطنية سورية جامعة لكل السوريين.

جدول رقم /1/ مواقف الوثائق الخمس تجاه المحافظة على هوية سوريا

أشارت وثيقة المبادئ الخمسة إلى ضرورة المحافظة على الهُوية الوطنية السورية بشكل مجمل وغير مباشر[16]، وأما الوثائق الأربع المتبقية فقد صرّحت تفصيلاً بالهوية الوطنية الجامعة معتبرة إياها الهوية الأساسية التي تجمع الشعب السوري، بغضّ النظر عن أصله ولونه وعرقه ودينه، بعيداً عن موقع هذا التصريح ومكانته، والذي يكون له عادة أبعاد رمزية[17].

في المحصلة: تتوافق الوثائق الخمس على التمسك بالهوية الوطنية السورية من حيث المبدأ، غير أن هنالك فرق في التفصيل بين وثيقة المبادئ الخمسة من جهة وبقية الوثائق من جهة أخرى؛ فالأولى، عبرت عن الهوية الوطنية

---

[14] تركز الفقرة على معيار "الوطنية" كأساس للمقارنة بين الوثائق؛ بمعنى آخر يستند التمييز في هذه الفقرة على التصريح بتوصيف الهوية من عدمه إلى مفردة "الوطنية" أو "السورية"، بغض النظر عن المضمون.

كما نود الإشارة إلى أننا في هذه الفقرة نميز بين توصيف الهوية السورية من جهة، ومضمونها من جهة ثانية، فإذا كانت مختلف الوثائق السياسية تتمسك بتوصيف الهوية بـ"الوطنية السورية" باعتبار هذ الصفة نتيجة طبيعية لوجود الوطن "الدولة السورية"، وهذا محل شبه توافق بين مختلف القوى؛ فإن مضمون هذه الهوية وماهية العناصر التي تتضمنها ليست كذلك، وهو ما سنستعرضه بشكل مفصل في فقرة الانتماء.

[15] للتوسع في تعريف الهوية يُنظر: د. إبراهيم الديب، بناء مفهوم الهوية (وأدوارها الوظيفية في صناعة هوية الدولة الحديثة)، هويتي لتخطيط وبناء القيم والهوية، مجموعة التفكير الاستراتيجي، 27-2-2019، ص5 وما بعدها، شوهد في: 26-6-2020، الرابط: https://bit.ly/31k0t7v. ومفاهيم سياسية: تطور مفهوم الهوية (الجزء الأول)، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30-10-2018، شوهد في: 21-7-2020، الرابط: https://bit.ly/3jnBzuj.

[16] تضمن بيان وثيقة المبادئ الخمسة عبارات متعددة تشير بشكل غير مباشر إلى الهوية الوطنية من قبيل: "لا يمكن أن يتنازلوا -أي السوريين- عن حقوقهم الإنسانية والوطنية"، و"بناء الدولة السورية الوطنية الواحدة المستقلة"، باعتبار أن "الدولة الوطنية" هي أساس لوجود "هوية وطنية" و"حقوق وطنية".

[17] جاء الحديث عن الهوية الوطنية السورية في وثيقة العهد الوطني في بندها الأول، وأما في الإطار التنفيذي فجاء الحديث عنها ضمن الملخص التنفيذي والمقدمة وفي الفقرة الثالثة ضمن المبادئ العامة، وأما إعلان الوطنية السورية فأوردها ضمن الفقرة الثانية بعد الحديث عن مبررات إصدار الإعلان (الفقرة الأولى الموضوعية عملياً)، وأما في الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية فقد وردت بمسمى "الرابطة الوطنية السورية" ضمن فقرة المبادئ (ضمن المبدأ السابع)، وفي فقرة المهام التي ستعمل عليها الجبهة.

السورية بشكل مجمل وغير مباشر من دون تفاصيل، في حين أن الوثائق الأربع الأخرى فصلت في توضيح الهوية الوطنية السورية القائمة على المساواة الكاملة بين السوريين وعدم التمييز بينهم.

2-1- وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها: مبادئ أساسية للدولة السورية

تمثل هذه المبادئ الخطوط الأساسية لأية وثيقة سياسية صدرت عن قوى الثورة والمعارضة؛ فهي تُعد بمثابة الديباجة الأساسية التي طالما أكدت عليها الوثائق بما يشبه التواتر والإجماع، بل مثّلت هذه المبادئ نقاط توافق حتى بين قوى الثورة والمعارضة ونظام الأسد في المبادئ الاثني عشر الحية[18]؛ فطالما أن الهدف هو الحفاظ على سوريا "دولة موحدة" فهذه المبادئ تصبح بدهية وضرورية لتحقيق هذا الهدف.

	وثيقة العهد الوطني	المبادئ الخمسة	الإطار التنفيذي لبيان جنيف 1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
وحدة سوريا	-الشعب السوري شعب واحد. -الشعب السوري حرّ وسيّد على أرضه ودولته وهما وحدة سياسية لا تتجزّأ ولا يجوز التخلّي عن أيّ شبرٍ فيها.	الحفاظ على وحدة سوريا	جاء ضمن المبادئ العامة: "لا يجوز اقتطاع أي جزء من أراضيها أو التخلي عنه...." وجاء في المقدمة: "ويتم في هذه الفترة (الفترة الانتقالية) التأسيس لنظام سياسي يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها: سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها".	واختيار أو رفض أي منها استناداً إلى معايير رئيسة؛ وحدة الأرض والشعب، ...إلخ. وحماية النسيج الوطني من الفتن الطائفية.. ومن كل ما يهدد سلامة الوطن... ووحدة ترابه	والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً.
استقلال سوريا	الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة	الحفاظ على استقلال سوريا	جاء في مقدمة المبادئ العامة: "سوريا دولة مستقلة ذات سيادة"، "تتولى هيئة الحكم الانتقالي... الحفاظ على سيادة الدولة السورية على كامل أراضيها وصيانة استقلالها".	تلتزم السياسة الخارجية السورية.... بمبدأ استقلال وسيادة سورية. وفي مقدمتها الحفاظ على استقلال وسيادة سورية ووحدتها، وحماية أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها.	سوريا دولة مستقلة ذات سيادة
سيادة سوريا	الشعب السوري حرّ وسيّد على أرضه ودولته	الحفاظ على سيادة سوريا	جاء في مقدمة المبادئ العامة: "سوريا دولة مستقلة ذات سيادة"، "تتولى هيئة الحكم الانتقالي... الحفاظ على سيادة الدولة السورية على كامل أراضيها وصيانة استقلالها".	وفي مقدمتها الحفاظ على استقلال وسيادة سورية ووحدتها، وحماية أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها.	سوريا دولة مستقلة ذات سيادة، السيادة فيها للشعب.

جدول رقم /2/ مو اقف الوثائق الخمس تجاه وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها

[18] جاء في وثيقة المبادئ الاثني عشر الحية: "الاحترام والالتزام الكامل بسيادة سوريا/ الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها أرضاً وشعباً، وفي هذا الصدد لا يجوز التنازل عن أي جزء من الأراضي الوطنية".
يراجع: نص وثيقة "المبادئ الـ12 الأساسية والحية للأطراف السورية" (وثيقة)، الأناضول، 1-12-2017، شوهد في: 26-6-2020، الرابط: https://bit.ly/2xM9gCu.

لذلك توافقت الوثائق الخمس في التأكيد على مبادئ وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها، حتى إنها وردت تقريباً بالصياغة نفسها في الوثائق الأربع الأخيرة (المبادئ الخمسة، والإطار التنفيذي، وإعلان الوطنية، والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية). في حين أنها لم ترد بشكل صريح في وثيقة العهد الوطني، تحديداً المبادئ المتعلقة باستقلال سوريا وسيادتها؛ حيث أشارت إليها ضمناً في حديثها عن أن الشعب هو مصدر السيادة والسلطة.

3-1- المحاصصة الطائفية والعرقية: رفض معبَّأ بتجارب إقليمية مُرَّة

عانى السوريون من تبعات التمييز الطائفي الذي مارسه نظام الأسد، كما شهدوا تجارب المحاصصة الطائفية التي دمرت لبنان والعراق[19]؛ فكان من الطبيعي أن تؤكد الوثائق السياسية لقوى الثورة والمعارضة على رفضها.

وثيقة العهد الوطني	المبادئ الخمسة	الإطار التنفيذي لبيان جنيف 1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
هكذا يفخر الشعب السوري بعمقه الحضاريّ والثقافي والدينيّ الثري والمتنوّع، ممّا يشكّل جزءاً صميماً من ثقافته ومجتمعه، ويبني دولته على قاعدة الوحدة في التنوع، بمشاركة مختلف مكوّناته دون أيّ تمييزٍ أو إقصاء.	"رفض المحاصصة السياسية والطائفية".	"ضمان التمثيل المتساوي لكافة المواطنين في مختلف المؤسسات التي يتم تشكيلها". "يتم الحفاظ على مؤسسات الدولة وإصلاحها بما يضمن تكافؤ الفرص والتمثيل المتوازن فيها". "تمثل هذه الوثيقة رؤية شاملة لمرحلة مفصلية من التطور البنيوي في سوريا عبر إنشاء منظومة حكم جديدة تحقق التمثيل العادل لسائر أبناء الوطن".	"أي نظام سياسي يستمد شرعيته من هيمنة أغلبية دينية أو طائفية أو إثنية؛ إنما يقوّض الديمقراطية ومن ثم ينتهك شروط المواطنة المتساوية كلها".	وضمان تعزيز المشاركة الشعبية والتوزيع العادل للسلطة تضمن الدولة السورية شمولية التمثيل والمشاركة المتكافئة في الدولة ومؤسساتها لكافة المكونات.

جدول رقم /3/ مو اقف الوثائق الخمس تجاه المحاصصة الطائفية والعرقية

أكدت الوثائق الأربع على رفض هذا المبدأ؛ فوثيقة المبادئ الخمسة وإعلان الوطنية عبر ذمّ أي نظام يقوم على المحاصصة الطائفية أو العرقية، ووثيقة العهد الوطني عبر تأكيدها ضرورة بناء الدولة على قاعدة الوحدة في التنوع بمشاركة مختلف المكونات دون أيّ تمييزٍ أو إقصاء، والإطار التنفيذي عبر إشارته إلى ضرورة التمثيل العادل والمتوازن في مؤسسات الدولة[20]، والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية عبر حديثها عن ضمان "المشاركة المتكافئة في الدولة ومؤسساتها لكافة المكونات"[21].

[19] محمد صالح المسفر، العراق ولبنان والطائفية ونظام المحاصصة السياسية، عربي 21، 5-11-2019، شوهد في: 26-6-2020، الرابط: https://bit.ly/2CCgtr5.

[20] نود الإشارة هنا إلى وجود ما نراه إشكالاً تعبيرياً في وثيقة الإطار التنفيذي؛ فقد استعمل ثلاث صفات لكلمة "التمثيل"، وهي: المتساوي، والمتوازن، والعادل، وإذا كانت الصفتان الأخيرتان مترادفتَين فإنه قد يُفهم من صفة "المتساوي" نوع من المحاصصة. ومع ذلك تبقى السمة العامة التي طبعت الإطار التنفيذي هي: الخطاب الوطني والتأكيد على تكافؤ الفرص، بعيداً عن أية نزعة طائفية أو عرقية.

[21] لا ننفي هنا أن البعض قد يفهم من عبارات "المشاركة المتكافئة" و"التمثيل المتوازن" وما يشبهها الإشارة الضمنية إلى المحاصصة الطائفية والعرقية .... إلخ، على اعتبار أن ذلك يعني: ضرورة مشاركة الجميع بعيداً عن معيار الكفاءة الذي يفترض أنه المعيار الأساس لاستلام المناصب في الدولة.

4-1- أسس المرحلة الانتقالية[22]: مرحلة لازمة لاستقرار الدولة والمجتمع

اتفقت الوثائق الخمس على خطوط العدالة الانتقالية الأساسية، ولاسيما ما يتعلق بفكرة محاسبة المجرمين الذين ارتكبوا جرائم بحق الشعب السوري، وتفكيك النظام الحالي، وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية[23].

	وثائق القاهرة (الرؤية السياسية المشتركة)	المبادئ الخمسة	الإطار التنفيذي لبيان جنيف 1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
الموقف من بشار الأسد	يبدأ الحلّ السياسي في سورية بإسقاط بشار الأسد ورموز السلطة،	"إسقاط بشار الأسد وكافة أركان نظامه".	تشكيل هيئة الحكم الانتقالي التي تستوجب رحيل بشار الأسد وزمرته الذين تورطوا بارتكاب الجرائم بحق الشعب السوري.	"هدفنا هو التغيير البنيويُّ الشامل الذي لا يعني رحيل النظام فحسب، بل يعني أيضا تفكيك بنية الدولة الشمولية. لا أفق لسوريا ولأكثرية السوريين إلا برحيله، فرحيله خطوة أولى في اتجاه تحقيق السلم الأهلي، والمصالحة الوطنية".	للنهوض بمشروع جامع يعبّر عن تطلعات السوريين في تحقيق التغيير الجذري وبناء دولة عصرية تلتزم الجبهة بالعملية السياسية ..... من أجل إيقاف الحرب وإنهاء الاستبداد واستعادة السلام.
الموقف من العدالة الانتقالية	تحقيق العدالة لجميع الضحايا الذين تعرّضوا لانتهاكات منهجية لحقوقهم الإنسانية ولإساءة المعاملة، وتعويضهم ومحاسبة الفاعلين وإيجاد آليات تعويض إضافية اجتماعية تمنع تفاقم النزاعات الاجتماعية.	"تقديم أركان النظام للمحاكمة العادلة".	"تطبيق العدالة الانتقالية لتحقيق الإنصاف ورد المظالم إلى أهلها". "تقوم لجنة العدالة الانتقالية بعملها وفق المعايير الدولية للعدالة الانتقالية، وعليه يجب أن تدرس وتقترح آليات لضمان المحاسبة، وجبر الضرر للضحايا (مادياً ومعنوياً)، وتحقيق الإصلاح المؤسساتي، واقتراح آليات التحقيق في التجاوزات والجرائم وحفظ السجلات المتصلة بانتهاكات حقوق الانسان". "تعمل هيئة الحكم الانتقالي على انضمام سوريا إلى نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية والمصادقة على الانضمام لضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان".	"تقتضي العدالة وجود هيئةٍ وطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة ورد المظالم من أجل المحاسبة، والكشف عن المفقودين، والتعويض على المعتقلين وضحايا العنف".	تتبنّى الجبهة مبادئ وتدابير العدالة الانتقالية بعد إنجاز عملية الانتقال الديمقراطي، كخطوة على طريق تحقيق المصالحة الوطنية،
الموقف من الجيش	يتولّى مجلس الأمن الوطني عمليّات إعادة هيكلة القوّات المسلّحة والأجهزة الأمنيّة بعد إخضاعها لسلطته، بغية تطهير الأجهزة ممّن ثبت تورّطه،	تفكيك أجهزة القمع الاستخباراتية والعسكرية، وبناء أجهزة أمنية وعسكرية على أسس وطنية	تتمثل مهمة الجيش والقوات المسلحة في الدفاع عن الوطن وحماية أمنه واستقلاله وسلامة أراضيه. إعادة هيكلة وبناء المؤسسة العسكرية على أسس وطنية وتأمين إدماج قوى الثورة وفعالياتها ضمن هذه المؤسسات تحت إشراف هيئة الحكم الانتقالي. إعادة النظر في عمل أجهزة الدولة التي تورطت بانتهاك حقوق الشعب السوري، واتخاذ الإجراءات اللازمة من حل وإعادة هيكلة وتشكيل.	"بناء الجيش السوري على أسسٍ وطنية احترافية ومهنية، وتحدد مهماته بحماية الوطن، وصون وحدته، وحراسة ثرواته، والحفاظ على تراثه وحضارته ونظامه الديمقراطي، ويبعد عن النزاعات السياسية والولاءات الحزبية والمناطقية والعشائرية والمذهبية".	تتمثل مهمة الجيش والأجهزة الأمنية في الدفاع عن الوطن وحماية أمنه واستقلاله وسلامة أراضيه، وحماية المواطن والمؤسسات،

[22] في معرض هذه الفقرة نقصد بهذه الأسس: مدى توافق الوثائق محل المقارنة تجاه أفكار: العدالة الانتقالية، والجيش والأمن، ورحيل بشار الأسد.

[23] تكاد تجمع الوثائق السياسية لقوى الثورة والمعارضة منذ الوثيقة الأولى التي صدرت بعد انطلاق الثورة، وهي "مشروع البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري" وحتى الآن، على الأفكار المتعلقة بالعدالة الانتقالية.

يُنظر: مشروع البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري، سورية حرية، تاريخ الزيارة 27-6-2020، الرابط: https://bit.ly/3g7DJvt،

	وحلّ الميليشيات المسلّحة (الشبيحة) وسحب السلاح من المدنيين.	نزيهة مع المحافظة على مؤسسات الدولة الأخرى			وتخضع في ذلك لقرارات الحكومة.
الموقف من الأجهزة الأمنية	الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية		"وإعادة هيكلة القطاع الأمني" "وإعادة هيكلة وتشكيل المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية". "إعادة النظر في عمل أجهزة الدولة التي تورطت بانتهاك حقوق الشعب السوري، واتخاذ الإجراءات اللازمة من حل وإعادة هيكلة وتشكيل".	"بناء أجهزة الأمن على أسس تجعل منها سداً منيعاً تجاه الاختراقات الخارجية، وحارساً أميناً لمصالح المواطنين، تصون دماءهم وأعراضهم وأموالهم، وتحمي حرياتهم، ولتكون محدد المرجعيات والمسؤوليات، وخاضعة للمساءلة القانونية على المستويين الشخصي والاعتباري، ويخضع عملها للمراقبة الشعبية".	

جدول رقم /4/ مو اقف الوثائق الخمس تجاه قضايا المرحلة الانتقالية

ففيما يتعلق بالموقف من بشار الأسد تحديداً كان ثمّة توافق بين غالبية الوثائق محل المقارنة على ضرورة رحيله؛ فجاء هذا في وثائق القاهرة (الرؤية السياسية المشتركة)، والمبادئ الخمسة، والإطار التنفيذي تصريحاً[24]، وفي إعلان الوطنية ضمنياً عبر تأكيدها على "رحيل النظام" و"تفكيك بنية الدولة الشمولية"، وإن لم تصرّح باسم بشار الأسد[25]. في حين لم تصرّح أو تشر الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية لذلك، واكتفت بالحديث عن "التغيير الجذري" و"إنهاء الاستبداد".

وبخصوص العدالة الانتقالية تحدثت الوثائق الخمس عن ضرورة "المحاكمة العادلة" لردّ المظالم إلى أهلها، مع تفاوت فيما بينها من حيث التفصيل في آليات هذه المحاكمة؛ حيث كانت وثيقتا القاهرة (الرؤية السياسية المشتركة) والإطار التنفيذي الأكثر تفصيلاً في هذا المجال، ولعل ذلك يعود إلى أن أحد أهداف الوثيقتين الأساسي وضع إطار تنفيذي للمرحلة الانتقالية، التي تُعد العدالة الانتقالية ركناً أساسياً فيها.

أما بخصوص "الموقف من الأجهزة العسكرية والأمنية" فتوافقت الوثائق الخمس في رؤيتها لها، بحيث تكون هذه الأجهزة مبنية "على أسس وطنية احترافية" بعيدة عن أية معايير أخرى. إضافة إلى ذلك صرّحت وثيقتا "المبادئ الخمسة والإطار التنفيذي" بالآليات التي يمكن عبرها تحقيق هذه الرؤية "التفكيك أو الحل و"إعادة بناء أو تشكيل"، في حين لم تشر أي من الوثائق الأخرى إلى آليات تحقيق ذلك.

1-5- الموقف من الوجود الأجنبي: مقتضى الاستقلال بين التصريح والصمت

النتيجة الطبيعية للتمسك باستقلال سوريا هي: رفض وإدانة أي وجود أجنبي غير شرعي في الأرض السورية؛ على اعتبار أن هذا الوجود يمثل انتهاكاً صارخاً لمبدأ سيادة الدولة واستقلالها.

[24] نود الإشارة إلى استخدام وثائق القاهرة ووثيقة المبادئ الخمسة لفظ "إسقاط"، في حين استخدمت وثيقة الإطار التنفيذي لفظ "رحيل".

[25] لعل إعلان الوطنية ركّز على القاعدة الأساسية في موقفه من النظام الحالي، من دون الدخول في تفاصيل مؤسساته وهياكله عندما تحدث عن ضرورة "التغيير البنيوي"، الذي فسره بـ"رحيل النظام الحالي وتفكيك بنية الدولة الشمولية".

وثائق القاهرة	المبادئ الخمسة	الإطار التنفيذي لبيان جنيف 1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
--------- --------- ---------	خروج كافة القوى الأجنبية والطائفية والإرهابية من سوريا ممثلة بالحرس الثوري الإيراني، وحزب الله، وميليشيات أبي الفضل العباس، وتنظيم الدولة.	وإخراج جميع المقاتلين الأجانب من ميليشيات طائفية وجماعات مسلحة ومرتزقة وقوات عسكرية أو شبه عسكرية تابعة لدول أجنبية من الأراضي السورية	سورية الخالية من الاستبداد بأشكاله كلها، ومن الاحتلالات جميعها، ومن التطرف بأنماطه كافة.	----------

جدول رقم /5/ مواقف الوثائق الخمس تجاه الوجود الأجنبي في سوريا

صرّحت غالبية الوثائق محل المقارنة بمبدأ (استقلال سوريا وسيادتها)[26]، وكذلك برفض الوجود الأجنبي على الأرض السورية؛ فكان الإطار التنفيذي أكثر الوثائق وضوحاً في رفض الوجود الأجنبي، إذ نصّ بعبارة عامة ومطلقة على ضرورة "إخراج جميع المقاتلين من ميليشيات طائفية وجماعات مسلحة ومرتزقة وقوات عسكرية أو شبه عسكرية تابعة لدول أجنبية من الأراضي السورية". في حين فسرت وثيقة المبادئ الخمسة عبارة "كافة القوى الأجنبية والطائفية والإرهابية" التي نصت عليها، بـ "الحرس الثوري الإيراني، وحزب الله، وميليشيات أبي الفضل العباس، وتنظيم الدولة" تحديداً.

وأما إعلان الوطنية فاستخدم مفردة "الاحتلال"[27]، مطالباً بضرورة خلوّ سورية من الاحتلالات جميعها؛ أي الوجود العسكري غير الشرعي، ولم يستخدم عبارة "الوجود الأجنبي" التي استخدمتها الوثيقتان السابقتان، في حين أن وثيقة العهد الوطني لم تناقش هذه القضية إطلاقاً؛ نظراً لعدم وجود قوى أجنبية آنذاك في سوريا، وكذلك الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية التي سكتت عن الأمر.

خلاصة القسم الأول:

مما تقدم نلحظ أن ثمّة توافقاً شبه كامل بين الوثائق الخمس في قضية ثوابت الثورة السورية التي تضمنتها "وثيقة المبادئ الخمسة"، وأن الاختلافات -إن وجدت- فهي في بعض التفاصيل والصياغات. ظهر ذلك في الحديث عن هوية سوريا ووحدتها واستقلالها وسيادتها، ورفض المحاصصة، والموقف من النظام الحالي وتغيير مؤسساته الأمنية والعسكرية، وحتى في قضية الموقف من الوجود الأجنبي. كل ذلك ينطبق على جميع الوثائق محل المقارنة، باستثناء الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية التي اختلفت عن بقية الوثائق في نقطتين، هما:

[26] تُنظر: الفقرة رقم /2/ من القسم الأول من هذه الورقة.

[27] ثمة تعاريف متعددة للاحتلال، منها: "تمكّن قوات دولة محاربة من دخول إقليم العدو والسيطرة عليه كله أو بعضه بصفة فعلية". وتشير مجمل التعريفات إلى عناصر ثلاثة يجب توفرها حتى نقول بوجود احتلال، وهي: حالة حرب وصدام مسلح بين قوات دولتين ينتج عنها غزو واحتلال كامل أو جزئي لأراضي إحدى الدولتين، خضوع أراضي الدولة لسيطرة مادية وعسكرية لقوات أجنبية، أن يكون هذا الاحتلال فعّالاً ومؤثراً.
يُراجع في تعريف الاحتلال في القانون الدولي وفي الفقه: محمد زعبال، الاحتلال في ظل القانون الدولي العام، جامعة الإخوة منتوري، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة- الجزائر، المجلد 30، العدد 2، 2016، ص416 وما بعدها.

- عدم التصريح أو التلميح بضرورة رحيل بشار الأسد.
- عدم التصريح بالموقف من الوجود الأجنبي في سوريا.

وبالمجمل يتضح لنا أن ثوابت الثورة السورية التي حددتها وثيقة المبادئ الخمسة ما تزال محل توافق بين تيار عريض من القوى والشخصيات الفاعلة، على الرغم من اختلاف السياق الزمني والتغيرات الكبيرة التي طرأت على مسار الثورة السياسي. على الرغم من المكانة المهمة التي حازتها وثيقة المبادئ الخمسة سواء لجهة تركيزها على "خطوط الثورة الحمراء"، والتيار العريض من القوى والشخصيات الذي وقعها، إلا أننا لا يمكن أن نعتبر أنها قد قدمت جديداً على المستوى الموضوعي، بقدر ما أنها -إن صح التعبير- جمعت هذه الثوابت وصاغتها في وثيقة واحدة بصياغة سهلت جمع التواقيع عليها؛ أي أن دورها كان كاشفاً، وليس مُنشِئاً وفق التعبير المستخدم في المجال القانوني.

2- أبعاد التو افق في النظرة إلى سوريا المستقبل:

صدرت عشرات الوثائق السياسية التي تبين وجهات نظر موقّعيها، سواءٌ أكانوا قوى سياسية أو تحالفات أو حتى فصائل عسكرية تجاه سوريا المستقبل[28].

وإن كانت هذه الوثائق تتوافق في غالبيتها -إن لم نقل في جميعها- تجاه مبادئ أساسية محددة، مثل: مبادئ المواطنة، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، وفصل السلطات ...إلخ؛ فإن ثمّة قضايا أخرى كانت محل خلاف -ولو ضمني- بينها، كالنظرة لعلاقة الدين بالدولة، وكيفية إدارة الدولة.

سنلقي نظرة على أبعاد التوافق بين وثائق[29] العهد الوطني، والإطار التنفيذي، وإعلان الوطنية، والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية من خلال العناوين الآتية: الموقف من عناصر الهوية السورية، والعقد الاجتماعي والدستور، وعلاقة الدين بالدولة، والموقف من نظام الدولة السياسي ونوعه، والموقف من القضايا المستجدّة.

2-1- الموقف من عناصر الهوية السورية: بين انتماء سوريا وخصوصية مكوناتها

على الرغم من توافق غالبية الوثائق في تأكيد "الهوية الوطنية السورية" فإن ثمة خلافاً يثور بين بعضها تجاه الموقف من بعض عناصر هذه الهوية، خصوصاً فيما يتعلق بقضايا الانتماء والتعامل مع الأقليات ودور الثقافات ما دون الوطنية "الدينية والعرقية والطائفية" في بنائها.

وكنا قد أشرنا في القسم الأول من هذه الورقة إلى وجود توافق بين الوثائق الأربع محل المقارنة على الهوية الوطنية من دون الدخول في مضمونها، أو مع وجود إشارات لذلك. وبالتالي سنسعى حالياً لتلمّس مدى التوافق حول بعض عناصر الهوية الوطنية فيها، عبر المقارنة بينها في التصريح بالانتماء، والتعامل مع الخصوصيات الثقافية والدينية والقضية الكردية[30].

2-1-1- الموقف من الانتماء: التو افق حول حدود الانتماءات ما فوق الوطنية وما تحتها

يُعرف الانتماء اصطلاحاً بأنه: "انتماء الفرد إلى جماعة"[31]، وفي نطاق الرابطة الوطنية يشير الباحثون عادة إلى "الانتماء الوطني" الذي يعبر عن مظاهره بالقول: "السلوك المعبّر عن امتثال الفرد للقيم الوطنية السائدة في مجتمعه، كالاعتزاز بالرموز الوطنية، والالتزام بالقوانين والأنظمة السائدة، والمحافظة على ثروات الوطن

---

[28] ابتداء من وثائق مشروع البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري ووثائق القاهرة لعام 2012، مروراً بوثائق الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة وعشرات المواثيق والرؤى السياسية الصادرة عن القوى السياسية والفصائل العسكرية، وانتهاء ببياني الرياض 1+2 اللذين صدرا في 2015 و2017 على التوالي.

للتوسع حول هذه الوثائق يراجع على سبيل المثال: مشروع تمكين: لتمكين الثورة من بناء نواة سوريا المستقبل (سوريا الحرة)، مركز الحوار السوري، يونيو 2016، ص58-64، 67-71، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2ODHDkp.

[29] سنقتصر في المقارنة تجاه مستقبل سوريا على هذه الوثائق فقط، على اعتبار أن وثيقة المبادئ الخمسة لم يكن هدفها الأساسي ولم تتضمن تفاصيل تجاه مستقبل سوريا، على عكس الوثائق الأخرى.

[30] نعتقد أن أبعاد الهوية الوطنية السورية أوسع من ذلك؛ فهي تشمل دور الدين والثقافة واللغة، ولكن سنقتصر على الأبعاد المذكورة في المتن لأنها وردت في إحدى الوثائق محل المقارنة.

[31] د.أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1987، ص39.

وممتلكاته، وتشجيع المنتجات الوطنية، والتمسك بالعادات والتقاليد والمشاركة في الأعمال التطوعية، والمناسبات الوطنية، والاستعداد للتضحية دفاعاً عن الوطن"[32].

وفي السياق السوري إذا كان هنالك اتفاق على تثبيت الانتماء إلى سوريا كعنصر أساسي في الهوية الوطنية السورية[33]؛ فإن المناقشات تثور أحياناً حول أشكال الانتماءات الأخرى، سواء ما فوق الوطنية (العربية والإسلامية)[34] أو ما تحتها (العِرقية والطائفية)، ومدى تعارضها مع الانتماء الوطني، أو لنقل الحدود المقبولة لهذه الانتماءات التي لا تتعارض مع الانتماء الوطني.

وثيقة العهد الوطني	الإطار التنفيذي لبيان جنيف1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
سورية هي جزء من الوطن العربي، ترتبط شعوبه بوشائج الثقافة والتاريخ والمصالح والأهداف الكبرى والمصير المشترك. تربط الشعب السوري بجميع الشعوب الإسلامية الأخرى جذور تاريخية مشتركة وقيم إنسانيّة مبنية على الرسالات السماوية.	"سوريا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وتمثل الثقافة العربية الإسلامية معيناً خصباً للإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعية بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم الإثنية ومعتقداتهم الدينية؛ حيث تنتمي أكثرية السوريين إلى العروبة وتدين بالإسلام ورسالته السمحاء التي تتميز بالوسطية والاعتدال".	يتناول هذا العقد بوضوح.... قضية القوميات والوطنية السورية، محددات علاقة سورية بمحيطها وبالعالم. الوطنية السورية ليست نقيضاً أو بديلاً للانتماء القومي أو الديني أو الطائفي، وتنبع جوهريتها من كونها الرابطة التي تبني الدولة وتحقق المشترك بين المواطنين. "منظومة أفكار ومبادئ وأسس وقوانين تحررنا من منطق الانتماء الجبري والانتماء الاسمي والانتماء اللغوي، ومن هنا تبرز الأهمية الشديدة لإحياء وإعادة بناء قيمة المواطنة".	والشعب السوري يتكون من عرب وكرد وسريان آشوريين وتركمان وغيرهم، ويضمن الدستور حقوقهم القومية، ويعتبر لغاتهم وثقافاتهم لغات وثقافات وطنية تمثل خلاصة تاريخ سورية وحضارتها. تؤكد الجبهة على التزامها بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية

جدول رقم /6/ مو اقف الوثائق الأربع بخصوص الانتماء

[32] للتوسع في تعريفات الانتماء الوطني ومظاهره يُراجع: عبد أحمد يوسف حمايل، دور إذاعة "أمن أف أم" في تعزيز الانتماء الوطني لدى الطلبة الجامعيين "جامعة الشرق الأوسط" نموذجاً، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2011، ص31-48.

[33] يُعد الانتماء أحد عناصر الهوية. وهذا الأمر ليس خاصاً بسوريا فحسب، بل يشمل أية هوية وطنية. وكنا قد استعرضنا مدى توافق الوثائق الأربع في الهوية السورية في القسم الأول من هذه الورقة.

للاطلاع على مكانة الانتماء في الهوية يُنظر: مروان حبش، الهوية الوطنية: مقاربة، موقع جيرون، 17-8-2019، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/388T4t1.

[34] لم نشر إلى غيرها من الانتماءات ما فوق الوطنية كالكردية، على اعتبار أن غالبية الوثائق السياسية الصادرة عن القوى السورية أشارت إلى أحد هذين البعدين "العربي أو الإسلامي" أو كليهما، كما أنه لا توجد دول قائمة حالياً تشترك مع سوريا في غير هذين البعدين؛ بمعنى أننا في هذه الورقة لا ننفي إمكانية وجود انتماءات ما فوق وطنية غير "العربية والإسلامية".

إضافة إلى ذلك فإن توصيف الانتماءات ما تحت الوطنية بهذا الوصف ليس القصد منه التقليل من شأن هذه الانتماءات، بقدر ما هو توصيف لواقعها.

ثبتت الوثائق الأربع محل المقارنة -كما أشرنا سابقاً- الانتماء الوطني السوري كانتماء أساس لبناء الدولة السورية[35]، غير أن ثمّة خلافات بينهما في التعاطي مع الانتماءات الأخرى وفق الآتي:

1- كانت وثيقة العهد الوطني أكثر الوثائق تصريحاً بوجود أبعاد "عربية وإسلامية" للشعب السوري الذي يرتبط مع شعوب الوطن العربي "بوشائج الثقافة والتاريخ والمصالح والأهداف الكبرى والمصير المشترك"، وفي الوقت ذاته تجمعه بجميع الشعوب الإسلامية الأخرى جذور تاريخية مشتركة وقيم إنسانيّة مبنية على الرسالات السماوية.
2- صرّحت وثيقة الإطار التنفيذي بانتماء غالبية الشعب السوري إلى العروبة، وصرّحت بدور لـ "الثقافة العربية الإسلامية" في مجال الإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعية، مبررة ذلك "بانتماء أكثرية السوريين إليهما؛ أي العروبة والإسلام"، وبالتالي تؤكد الوثيقة الانتماء العربي بشكل واضح، في حين تكتفي بالاعتراف بحدّ ما -إن صح التعبير- لتأثير "العروبة والإسلام" في العلاقات القائمة بين السوريين[36].
3- ثمّة إشارة غير مباشرة في وثيقة الإطار التنفيذي إلى الإقرار بتعدد الانتماءات الإثنية والاعتقادية للسوريين، من دون الحديث عن دور هذه الانتماءات وحدود علاقتها بالانتماء الوطني السوري.
4- اكتفى إعلان الوطنية بالتركيز على الانتماء الوطني، مشيراً إلى الثقافة والتاريخ السوريين فقط[37]، ومؤكداً أنهما "تاريخ وثقافة كل التنوُّع الثقافي والسياسي والديني والاجتماعي فيها، وليس تاريخ إثنية بعينها أو دينٍ أو مذهبٍ دون سواه"، ومحيلاً إلى العقد الاجتماعي الجديد توضيح قضية القوميات والوطنية السورية، ومحددات علاقة سوريا بمحيطها وبالعالم.

   لقد أتى توجه إعلان الوطنية السورية بخصوص الثقافة والتاريخ ونسبته إلى كل السوريين بعيداً عن أية معيار، متوافقاً مع توجهه الأساسي، والذي ظهر واضحاً في العنوان "الوطنية السورية".
5- إلى جانب تأكيدها أن لغات جميع المكونات السورية وثقافاتها تمثل خلاصة تاريخ سوريا وحضارتها غاب أي تصريح أو إشارة بخصوص الانتماء العربي أو الإسلامي عن الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية.

وبالمجمل أكدت وثيقة العهد الوطني الروابط المشتركة والمتعددة بين الشعب السوري والشعوب العربية، وتوافقها في ذلك وثيقة الإطار التنفيذي إلى حد كبير، إضافة إلى حديثها عن الجذور التاريخية والقيم الإنسانية المشتركة مع

---

[35] جاء في وثيقة الإطار التنفيذي ما يلي: "كما تمثل الرؤية في مجملها استجابة لتطلعات السوريين إلى الانعتاق من الدكتاتورية، وصياغة عقد اجتماعي جديد لسوريا، وبناء نظام سياسي يحمي الحريات ..... ويقوم على مبادئ الحرية والمساواة والمواطنة والعدالة، من خلال تمثيل كافة مكونات وفئات الشعب، دون تمييز أو إقصاء ديني أو مذهبي أو طائفي أو عرقي أو طبقي، وصيانة حقوقهم المشروعة ضمن إطار الهوية الوطنية الجامعة والوطن الواحد".

وجاء إعلان الوطنية ليركز على هذه النقطة بقوله: "الوطنية السورية هي انتماء إلى وطن اسمه سورية، بحدوده الرسمية، بحضارته وتاريخه وحاضره، وعليه تشكل هذه الوطنية مع الزمن والتفاعل المجتمعي الحرّ نسيجاً روحياً وثقافياً يستوعب السوريين جميعهم. الوطنية السورية هي رابطتنا الجوهرية".

[36] ثمة أدوار وظيفة متعددة للهوية، منها: باعث للتنافس الحضاري، وشرعية وجود النظام، وتحصين المجتمع من محاولات الاختراق، وباعث على الفعل والإنجاز، وتوحيد المجتمع وحشده، وتخفيف حدة الخوف والصراع.

للتوسع حول الهوية ومفهومها وعناصرها ومكوناتها يُراجع: د. إبراهيم الديب، بناء مفهوم الهوية، مصدر سابق، ص27 وما بعدها.

[37] ثمة ترابط وثيق بين الهوية والثقافة؛ فلا هوية من دون ثقافة تستند إليها وتؤسس لها، وهما عنصران متلازمان من عناصر الذات، ومكونان متكاملان من مكونات الشخصية الفردية والجماعية. أي أن لكل جماعة هوية تتميز بها، ولها ثقافة معلومة تُعرف بها.

يُنظر: مروان حبش، الهوية الوطنية... مقاربة، جيرون، 17-8-2019، شوهد في: 26-6-2020، الرابط: https://bit.ly/388T4t1.

الشعوب الإسلامية، مختلفة في ذلك عن كلٍّ من إعلان الوطنية والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية اللتَين ركزتا على الانتماء الوطني فحسب.

ليتضح بذلك توافق الوثائق الأربع على التصريح بالانتماء الوطني السوري كمصدر أساسي للعلاقات بين السوريين في مختلف مستوياتها، واختلافها فيما بينها في تحديد عناصرها العربية والإسلامية من جهة، ودور الهويات ما دون الوطنية للمكونات السورية من جهة أخرى.

2-1-2- التعامل مع الخصوصيات الثقافية والدينية: بين ضمان المصالح والحقوق

لا تعريفَ واضح للخصوصيات الثقافية والدينية[38]، ولكن يشير المفهوم بصورة عامة إلى ضرورة احترام الأكثرية أو الثقافة السائدة في أي مجتمع المظاهر الثقافية والدينية التي تحملها فئات صغيرة أو أقليات[39].

يحتوي المجتمع السوري عدة أقليات متنوعة ما بين عرقية وطائفية[40]، وتُحفظ لهذه المكونات حرية المعتقد والأنشطة المختلفة بموجب النصوص الدستورية[41].

وثيقة العهد الوطني	الإطار التنفيذي لبيان جنيف1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
كما تكفل الدولة السورية احترام التنوّع المجتمعي ومعتقدات ومصالح وخصوصيّات كل أطياف الشعب السوري، وتقرّ بالحقوق الثقافية والسياسية لكلّ مكوّناته وتطلّعها للتطور والرعاية.	كما تلتزم برعاية الحقوق الثقافية والدينية المشروعة لكل مكوناتها في إطار وحدة الدولة والشعب. وصيانة حقوقهم المشروعة ضمن إطار الهوية الوطنية الجامعة والوطن الواحد.	ضمان حرية القوميات والجماعات الإثنية، وحقوقها السياسية والثقافية والاجتماعية في العقد الاجتماعي الجديد.	الإقرار الدستوري بأنّ سورية دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان، تعترف وتضمن حرية الأديان والمعتقدات، بما فيها الديانة الإيزيدية. ضمان الحفاظ على مصالح المكونات القومية والدينية في البلاد، ومنع أي غبن بحقهم سياسياً واقتصادياً وخدمياً، وضمان الحقوق التشريعية لهم عبر برلمان ذي غرفتين،

جدول رقم /7/ مو اقف الوثائق الأربع تجاه ضمان الخصوصيات الثقافية والدينية

[38] يرتبط موضوع احترام الخصوصيات الثقافية والدينية على المستوى الوطني أو الداخلي بنقاش أوسع مرتبط باحترام الخصوصيات الثقافية والدينية على المستوى الدولي، والذي يشير إلى ضرورة احترام "الدول الغربية" باعتبار ثقافتها هي المسيطرة في المؤسسات الدولية ووثائقها لثقافة الدول الأخرى كالأفريقية والإسلامية والأسيوية وخصوصياتها.

يُراجع: د. محمد شوقي عبد العال، احترام الخصوصيات الثقافية والدينية كحق من حقوق الإنسان، دراسات في حقوق الإنسان، ب.ت، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2OoeUjl.

[39] غالباً ما يشار لحقوق الأقليات بما يلي: حماية الوجود وعدم التمييز، وحماية الهُوية الخاصة، والمشاركة في الحياة العامة واتخاذ القرار.

يُنظر: ميرفت رشماوي، حقوق الأقليات في القانون الدولي: بعض الإضاءات، ترجمة: فابيولا دينا، منظمة العفو الدولية، المجلة الإلكترونية، العدد /19/، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2VYMSis .

[40] يُنظر على سبيل المثال: التركيبة السكانية في سوريا، جمعية التراث من أجل السلام، ب. ت، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2AYAw2v، والتركيبة السكانية في سوريا، الجزيرة، 2011/4/19، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3fywoFq.

[41] جاء في المادة /15/ من دستور سوريا لعام 1930: "حرية الاعتقاد مطلقة. وتحترم الدولة جميع المذاهب والأديان الموجودة في البلاد، وتكفل حرية القيام بجميع شعائر الأديان والعقائد على أن لا يخلّ ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب، وتضمن الدولة أيضاً للأهلين على اختلاف طوائفهم احترام مصالحهم الدينية وأحوالهم الشخصية". وقريباً من هذا المعنى جاء في المادة /3/ من دستور 1950، ففيها ما يلي: "حرية الاعتقاد مصونة. والدولة تحترم جميع الأديان السماوية. وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها؛ على أن لا يخلّ ذلك بالنظام العام".

على الرغم من عدم استخدام الوثائق الأربع مصطلح "الأقليات" فإنها أشارت إلى ضرورة ضمان حقوق ومصالح وخصوصيات "كل الأطياف والمكونات" بتعبير وثيقة العهد الوطني، و"كل المكونات" بتعبير الإطار التنفيذي، و"القوميات والجماعات" بتعبير إعلان الوطنية. ونود الإشارة هنا إلى النقطتين التاليتَين:

- استخدمت وثيقة العهد الوطني والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية[42] لفظ "المصالح" إلى جانب "الحقوق"، على عكس وثيقتي الإطار التنفيذي وإعلان الوطنية اللتين استخدمتا لفظ "الحقوق" فقط، وبالتالي وسّعت الوثيقتان الأُوليان من نطاق القضايا التي يفترض حمايتها وضمانها للأطياف والمكونات السورية؛ إذ دائرة المصالح أوسع من دائرة الحقوق[43].
- قيد الإطار التنفيذي ضمانه حقوق المكونات بقيدين اثنين هما:
  1- أن تكون هذه الحقوق مشروعة[44].
  2- أن يكون ضمانها في إطار وحدة الدولة والشعب.

وبالتالي نلحظ توافقاً بين الوثائق الأربع في مبدأ ضرورة ضمان الخصوصيات الثقافية والدينية لمختلف المكونات السورية، مع اختلاف فيما بينها في تحديد دائرة الحقوق والمصالح والخصوصيات المضمونة؛ فبينما نجد توسيعاً لذلك في وثيقتي العهد الوطني والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية بحيث تشمل الحقوق والمصالح، نرى تحديداً وتقييداً للحقوق في وثيقة الإطار التنفيذي، وقاعدة عامة "ضمان الحريات والحقوق" في إعلان الوطنية.

---

[42] فصّلت الرؤية السياسية الخاصة بالجبهة في آلية ضمان الحقوق السياسية للمكونات القومية والدينية عبر إنشاء برلمان ذي غرفتين تخصص الغرفة الأولى لممثلي الشعب المنتخبين، والغرفة الثانية لممثلي المناطق والقوميات والأديان. كما أنها عند حديثها عن ضمان حريات الأديان والمعتقدات أوردت ألفاظاً عامة، ثم خصت الديانة الإيزيدية بالذكر.

[43] تُعرف المصلحة بأنها: "تحقيق منفعة ودفع مفسدة"، في حين أن الحق يُعرف بأنه "مصلحة مشروعة"؛ أي مصلحة يحميها القانون. وبالتالي: كل حق هو مصلحة والعكس ليس بصحيح. فمثلاً: حصول المريض على هدية أو مساعدة من أقربائه مصلحة، ولكنه ليس بحق.

للنظر في تعريف الحق والمصلحة يُراجع: د.محمد أحمد المعداوي، المدخل للعلوم القانونية "نظرية الحق"، ب.ت، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/39pPvPN، ومروة أبو العلا، أوجه التفرقة بين الحق وما يتشابه معه في القانون، محاماة نت، 13-2-2018، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3jr3ARP.

[44] نلحظ هنا تضييق وثيقة الإطار التنفيذي دائرة الحقوق التي يفترض حمايتها للمكونات، فليست كل الحقوق مضمونة، وإنما فقط الحقوق "المشروعة". ولعل القيد الثاني "وحدة الدولة والشعب" هو المعيار الذي على أساسه تتميز الحقوق المشروعة عن تلك غير المشروعة؛ فأي حق "للمكونات" يحترم قاعدة "وحدة الدولة والشعب" هو حق مشروع، والعكس بالعكس.

2-1-3- القضية الكردية[45]: هل تقتضي القضية هُوية؟

شكلت القضية الكردية عقب انطلاق الثورة السورية ملفاً ثابتاً في جميع الوثائق السياسية لقوى الثورة والمعارضة[46] باعتبارها قضية وطنية[47].

وثيقة العهد الوطني	الإطار التنفيذي لبيان جنيف1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
تقرّ الدولة السوريّة بوجود قومية كرديّة ضمن أبنائها، وبهويّتها وبحقوقها القوميّة المشروعة وفق العهود والمواثيق الدوليّة ضمن إطار وحدة الوطن السوري. وتعتبر القومية الكردية في سورية جزءاً أصيلاً من الشعب السوري.	واعتبار القضية الكردية قضية وطنية سورية، والعمل على ضمان حقوقهم القومية واللغوية والثقافية دستورياً.	إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، بما يضمن المساواة الكاملة للمواطنين السوريين الكرد مع بقية المواطنين السوريين. وإرساء قواعد حوار حقيقي لمناقشة الحلول الديمقراطية والممكنة جميعها التي من شأنها تحقيق مزيدٍ من الحريات، ومزيد من تماسك النسيج الوطني والدولة الوطنية.	تؤكد الجبهة على التزامها بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية والديمقراطية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً.

جدول رقم /8/ مو اقف الوثائق الأربع تجاه القضية الكردية

[45] تمثل القضية الكردية حالة خاصة للتعامل مع المكونات السورية، وغالباً ما تفرد لها الوثائق السياسية بنداً خاصاً نظراً لخصوصيتها.

[46] جاء في مشروع البرنامج السياسي للمجلس الوطني السوري عام 2011: "يكفل الدستور الحقوق القومية للشعب الكردي وحل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً عادلاً في إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، مع ممارسة حقوق وواجبات المواطنة المتساوية بين جميع المواطنين".

وفي الاتفاق الذي انضم بموجبه المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف الوطني السوري نصّ الاتفاق على ما يلي: "يؤكد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية التزامه بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً".

[47] ثمّة خلاف حول تعريف "القضية الوطنية"؛ فالبعض يرى أن القضية العامة "الوطنية" هي: "مدرج يتكون من مجموعات ومستويات -رأسية وأفقية- من المشاكل العامة المتداخلة والمعقدة، كل منها يعتمد على الآخر ويرتبط به".

يُراجع: د.ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص163.

في حين يذهب فريق آخر إلى اعتبار "القضية" مرتبطة بالوجود الإنساني ومعنى الوجود والمصير، وقارّة في الذات بوصفها همّاً كلياً.

يُنظر في هذا الرأي: أحمد برقاوي، الفلسطيني من القضية إلى المشكلة، زمن برس، 10-7-2013، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3jvVdnW .

وبتطبيق هذين التعريفين على الحالة الوطنية نرى أنه على الرغم من أن القاسم المشترك بين التصورين هو أن القضية الوطنية هي مشاكل عامة تهمّ الوطن بأسره، إلا أن الخلاف بينهما هو في الجهة التي يمكن أن تتولى إيجاد الحل لهذه القضية "المشكلة" العامة، فبحسب التعريف الأول يمكن أن يكون للقضية حلول متعددة، ويمكن التعامل معها من خلال السلطة القائمة، وأما بحسب التصور الثاني فالقضية الوطنية لها حل واحد مرتبط بذاتها ووجودها، وهذه الحلول يفترض أن تكون على مستوى الدولة ككل وعقدها الاجتماعي.

للتوضيح، يمكن أن نضرب المثال التالي: إذا اعتبرنا أن المسألة الكردية هي قضية وطنية، فبحسب التعريف الأول قد يكون حل هذه القضية عبر منح حكم ذاتي أو حكم فيدرالي أو لا مركزية إدارية، وعلى صعيد اللغة يمكن الاعتراف بها رسمية على مستوى الدولة أو على مستوى المنطقة أو عدم إعطائها أية صفة، والسماح للكورد باستخدامها ....إلخ، وقد يختلف الحل باختلاف الحزب الذي سيتولى الحكم في سوريا، وبحسب توجهه وسياساته، أما بحسب التعريف الثاني، فيفترض أن يكون هنالك حل واحد (أو حزمة حلول) تثبت في العقد الاجتماعي لسوريا أو الدستور -إذا اعتبرناه عقداً اجتماعياً- وبالتالي، فالحل لا يخضع للتجاذبات الحزبية السياسية أو تغير السلطة الحاكمة.

ومن وجهة نظرنا فإن مختلف الوثائق السياسية التي تناولت "القضية الكردية" كانت تقصد المعنى الثاني، أي اعتبار القضية الكردية قضية على مستوى الدولة، وحلولها "العادلة" يفترض أن تكون خاضعة للعقد الاجتماعي وليس للتجاذبات الحزبية.

ثمّة توافق بين الوثائق الأربع في التعاطي مع القضية الكردية من ناحيتين: الأولى اعتبارها قضية وطنية، والثانية تقييد حل القضية في إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً[48]؛ غير أننا إلى جانب هذا الجزء المتوافق عليه يمكن أن نتلمس الاختلافات التفصيلية الآتية:

- تحدثت وثيقة العهد الوطني وكذلك الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية عن الإقرار بـ"الهوية" و"الحقوق القومية"[49]، واضعتين ضابطاً إضافياً إلى جانب "وحدة سوريا أرضاً وشعباً"، وهو: أن يكون هذا الإقرار وفق العهود والمواثيق الدولية[50]، كما أن الوثيقة الأخيرة انفردت باستخدام عبارة "الشعب الكردي"[51].
- في الوقت الذي اكتفت فيه وثيقة العهد الوطني بالحديث عن الحقوق القومية من دون تفصيل اما تشمله؛ فصّل الإطار التنفيذي في حديثه عن الحقوق القومية، مشيراً إلى أنها تشمل الحقوق اللغوية والثقافية، محدداً كذلك طريقة حل هذه القضية عبر النص على ضمان الحقوق القومية واللغوية والثقافية للكرد في الدستور السوري القادم، كما هو حال وثيقة العهد الوطني[52] والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية.
- اكتفى إعلان الوطنية بالنص على "إيجاد حل ديمقراطي وعادل" من دون تقييد ذلك عبر الأدوات الدستورية، مؤكداً ضرورة أن يضمن الحل "المساواة الكاملة للمواطنين السوريين الكرد مع بقية المواطنين السوريين"، وأن يكون هنالك حوارٌ حقيقي مفتوح على مناقشة جميع الحلول "الديمقراطية والممكنة"، موضحاً الأهداف التي يفترض تحقيقها من هذه الحلول، وهي: "مزيد من الحريات، ومزيد من تماسك النسيج الوطني والدولة الوطنية".

فثمّة توافق بين الوثائق الأربع على الاعتراف بوجود "قضية كردية"، وعلى المبادئ الأساسية لحلها، والمتمثلة في الاعتراف بحقوق الكرد في إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، ثم نجد اختلافات فيما بينها في بيان نطاق هذه الحقوق وآليات حلها، ووضع ضوابط إضافية.

---

[48] على الرغم من أن الإطار التنفيذي لم ينص على ذلك بخصوص القضية الكردية، إلا أننا أشرنا للقاعدة العامة التي اعتمدها في التعامل مع الخصوصيات الدينية والعرقية -والقضية الكردية من ضمنها- في إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً.

[49] قيدت وثيقة العهد الوطني "الحقوق" بصفة "المشروعة"، على عكس الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية التي تركتها مطلقة.

[50] جاء في الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية: "العمل على حلّ مسألة التعدد القومي في سوريا حلّاً وطنياً ديمقراطياً عادلاً، وفق العهود والمواثيق الدولية".

[51] يمكن الإشارة هنا إلى أن هذه العبارة كانت وما تزال إحدى النقاط الخلافية بين المكونات الكردية من جهة، وبقية قوى الثورة والمعارضة من جهة أخرى، حيث أثير الخلاف حولها منذ كتابة وثائق القاهرة، وكانت نقطة خلافية أدت في البداية إلى انسحاب المكونات الكردية الأربع آنذاك، ثم صدرت وثيقة العهد الوطني من دونها.

يُنظر: نقاط الاتفاق والاختلاف في مؤتمر المعارضة السورية، الأناضول، 4-7-2012، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2DDL4Fq.

[52] جاء في الوثيقة: "تعاهد المؤتمرون على أن يقرّ دستور جديد للبلاد مضامين هذا العهد".

2-2- العقد الاجتماعي والدستور: جدلية تعبير الدستور عن العقد الاجتماعي

العقد الاجتماعي: "نظرية تفسّر نشأة الاجتماع السياسي وبقاءه واستمراره، متخذة من العقد أو الميثاق أو الاتفاق الاجتماعي الذي يقرّه الناس طواعية فيما بينهم أساساً للحقوق والواجبات التي تنظم شؤون الحياة المشتركة[53].

2-2-1- جدلية أسبقية العقد الاجتماعي على الدستور:

بعيداً عن المعاني التي تمثلها نظرية العقد الاجتماعي فقد ثار نقاش بين الكتّاب فرضه الواقع المختلف بين الدول، في اعتبار الدساتير التي تتبناها الشعوب تعبيراً عن عقودها الاجتماعية؛ حيث يرى البعض أن الدساتير ما هي إلا التعبير القانوني للعقود الاجتماعية[54]، فيما يذهب البعض الآخر إلى خلاف ذلك عادّاً أن هنالك اختلافاً بين المفهومين[55]؛ فالعقد الاجتماعي بحسب مناصريه هو تعبير عن الإرادة الشعبية العليا التي يتفق فيها الأفراد بملء إرادتهم الحرة على التنازل عن جزء من حقوقهم وحرياتهم في سبيل العيش المشترك وإيجاد سلطة تنظم أحوالهم، في حين لا يعبر الدستور عن هذا المعنى دائماً، ففي كثير من الحالات كانت الدساتير نتيجة توافقات شكلية أو نتيجة انقلابات عسكرية من الناحية الفعلية[56]، أو نتيجة توافقات دولية[57]، ولعل ذلك يوضح عدم تعمير الدساتير في هذه الدول لفترات طويلة وخضوعها للتبديل والتغيير كل فترة[58].

وفي سياق مقارنتنا بين الوثائق الأربع: ما هو موقف الوثائق من مفهومي العقد الاجتماعي والدستور؟ وهل ربطت بينهما؟ أم اعتبرتهما مفهومين متمايزين؟

---

[53] حول العقد الاجتماعي يُنظر على سبيل المثال: د.نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص62 وما بعدها، وعقد اجتماعي، موقع المعرفة، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/39DCJxg.

[54] يُنظر في هذا الرأي: مروان حبش، الدستور والعقد الاجتماعي، موقع جيرون، 19-7-2019، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3jSkx7V، وجاد الكريم الجباعي، العدالة والعقد الاجتماعي، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 4-8-2020، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2EO1sUd.
يُنظر بالإنكليزية:

Caroline Pearson, The U.S. Constitution as an Active Social Contract, 1 February 2016, p.2, link; https://bit.ly/339njje.

[55] يُنظر في هذا الرأي: طارق نافع المطيري، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، الجزيرة نت، 4-5-2017، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2Pt5eVb. ويُنظر بالإنكليزية:

Paul Lermack, The Constitution Is the Social Contract So It Must Be a Contract ... Right? A Critique of Originalism as Interpretive Method, William Mitchell Law Review, Volume 33, Issue 4, 2007, p.1433.

[56] كما هو الحال في الدساتير التي مرت على سوريا عقب الانقلابات، مثل دستوري 1964 و1969.

[57] كما هو حال دستور لبنان لعام 1926، والذي تم تعديله وفقاً لاتفاق الطائف عام 1989، وكما هو الحال في دستور البوسنة لعام 2000 الذي بني على اتفاق دايتون للسلام عام1995.

[58] تعد الدساتير في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هي الأطول عمراً مقارنة بدساتير بقية الدول، خصوصاً تلك الدول التي تشهد أزمات وانقلابات عسكرية وحروب. حيث يبلغ متوسط عمر الدساتير في دول أوروبا الغربية /32/ عاماً، بينما يكون: في آسيا /19/، وفي أمريكا اللاتينية /12.4/، وفي أفريقيا /10.2/.

Thomas Ginsburg, Zachary Elkins, and James Melton, The Lifespan of Written Constitutions, University of Chicago Law School, 15 October 2009, link; https://bit.ly/3fcXj8Q.

لم تتطرق وثيقة العهد الوطني وكذلك الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية إلى قضية العقد الاجتماعي، وإنما اكتفت الأولى بتعهُّد موقّعيها أن تكون المبادئ الواردة في الوثيقة جزءاً من أي دستور مستقبلي، وكررت الثانية في أكثر من فقرة تعهدها بالاعتراف الدستوري ببعض المبادئ[59].

وأما الإطار التنفيذي فلم يضع تعريفاً للعقد الاجتماعي، وإنما صرّح بأن يقوم العقد الاجتماعي الجديد على أسس متعددة، هي ذاتها الواردة في المبادئ الأساسية التي أشارت الوثيقة إلى أنها ستكون جزءاً أساسياً من الدستور الجديد[60]، مما يرجّح -باعتقادنا- أن يكون كاتبو الوثيقة قد قصدوا بالعقد الاجتماعي الدستور الجديد نفسه.

في حين عرّفّ إعلان الوطنية العقد الاجتماعي بأنه: "التعبير القانوني والحقوقي عن الكل الاجتماعي، والمعبر عن التوافق على الحد الأدنى المشترك بين الأطياف الاجتماعية"، كما أشار إلى أهم مضامين هذا العقد كتعريف سوريا والسوري...إلخ، وحدد قيمته القانونية بأن يكون أساس الدستور وأن يرد ضمن المقدمة؛ في وضعٍ يذكّرنا بإعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن الثورة الفرنسية عام 1789م، والذي شكّل أساس دستور غالبية الجمهوريات الفرنسية المتعاقبة، واعتبر بالقوة القانونية ذاتها التي يتمتع بها الدستور[61].

بالنتيجة، لم تتعرض كلٌّ من وثائق القاهرة والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية لفكرة العقد الاجتماعي، لتكتفي الأولى -كما هو حال الإطار التنفيذي- بتحديد أسس الدستور القادم، والثانية بإيراد عدة مبادئ وأسس له، في حين أن إعلان الوطنية ميزّ بينهما، معتبراً أن العقد الاجتماعي هو أساس الدستور وجزء منه في الوقت ذاته.

2-2-2- طريقة سنّ دستور سوريا المستقبلي: الشعب السوري يملك دستوره

لم يغب الحديث عن دستور سوريا المستقبلي عن غالبية الوثائق السياسية الصادرة عن قوى الثورة والمعارضة، خصوصاً وأن الدستور الجديد يفترض أن يكون عقب مرحلة انتقالية تمهد لإنتاجه. وقد زاد من أهمية هذا الأمر مؤخراً تشكيل اللجنة الدستورية[62]، مما فتح الباب مجدداً حول الطريقة التي يمكن من خلالها كتابة هذا الدستور.

تحدثت وثائق القاهرة بالتفصيل عن المراحل التي يمكن من خلالها إنتاج دستور جديد لسوريا، وفق الآتي:

---

[59] جاء في الرؤية السياسية: "الإقرار الدستوري بأنّ سورية دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان".

[60] جاء في وثيقة الإطار التنفيذي ما يلي: "في نهاية المرحلة الانتقالية يتم تطبيق مخرجات الحوار الوطني، ..... وتبقى المبادئ الأساسية من الدستور المحددة في الاتفاق سارية بوصفها جزءاً من الدستور".

[61] باعتقادنا ثمة إشكالية في إعلان الوطنية؛ فقد جاء فيه "العقد الاجتماعي هو أساس الدستور"، بما يوحي بأن له قيمة "ما فوق دستورية"، ثم نص على أنه: "عقد اجتماعي يشكل مقدمة الدستور"، ما يعني أن له قيمة مساوية للدستور، خصوصاً وأن الإعلان عرّف العقد الاجتماعي بأنه "التعبير القانوني والحقوقي عن الكل الاجتماعي".

ولن نفصل في هذه النقطة فهي ليست محل الورقة، ولكننا وددنا الإشارة إليها في سياق هذه الورقة.

للتوسع حول القيمة القانونية لإعلانات الحقوق يُنظر: د.حسن البحري، القانون الدستوري والنظم السياسية، الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص52 وما بعدها.

[62] للمزيد حول تطور مسار الحل السياسي في سوريا يُراجع: التقرير التحليلي "تطورات الحل السياسي في سوريا: من هيئة الحكم الانتقالية إلى اللجنة الدستورية"، مركز الحوار السوري، 17-4-2020، الرابط: https://bit.ly/347WPPB.

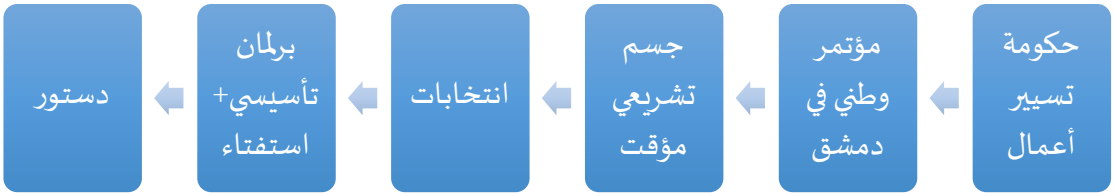

رسم توضيحي 1 يبين طريقة كتابة الدستور الجديد لسوريا بحسب وثائق القاهرة لعام 2012

أما الإطار التنفيذي فلم يختلف من حيث الجوهر عن الطريقة التي وضعتها وثائق القاهرة، سوى أنه أشار إلى أن وضع الدستور سيكون من قبل المؤتمر الوطني العام[63]، على عكس وثائق القاهرة التي أسندت المهمة لجمعية تأسيسية منتخبة تكون إحدى نتائج المؤتمر الوطني.

رسم توضيحي 2 يبين طريقة كتابة الدستور الجديد لسوريا بحسب الإطار التنفيذي لبيان جنيف1 لعام 2016

وكذلك الأمر بالنسبة إلى إعلان الوطنية الذي حصر محددات وضع الدستور بما يلي:

- أن يكون من وضع السوريين حصراً.
- داخل سوريا.
- عبر جمعية تأسيسية منتخبة.
- يُقرّ بالاستفتاء العام.

في حين أن الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية وضعت ثلاث محددات لكتابة الدستور، وهي:

- صياغة توافقية للدستور.

[63] لم يحدد الإطار التنفيذي طريقة تشكيل المؤتمر الوطني العام، تاركاً الأمر لنتيجة المفاوضات. وبالعودة إلى التجارب المقارنة نجد أن المؤتمر الوطني العام يستخدم عادة للتعبير عن التجمع أو المؤسسة التي تضم القوى والشخصيات الوطنية في دولة ما في المراحل الانتقالية أو مراحل الإصلاح السياسي لصياغة اتفاق سياسي أو دستور جديد للدولة.

وهنالك عدة أشكال للمؤتمر الوطني العام؛ فأحياناً يتشكل عبر الانتخاب كما هو الحال في ليبيا بعد انتهاء فترة حكم المجلس الانتقالي عام 2012، وأحياناً يتشكل عبر اتفاق سياسي من خلال التعيين كما هو الحال في اليمن.

وبالنسبة إلى مهمة كتابة الدستور يُعهد أحياناً للمؤتمر الوطني العام مهمة اختيار لجنة كتابة الدستور وإقراره، فيحوز في هذه الحالة على وصف "جمعية تأسيسية" إلى جانب وصفه كمؤتمر وطني عام، كما هو حال التجربة الليبية في 2012، وأحيانا تخرج مهمة كتابة الدستور عنه، وتكون مهمته وضع محددات الدستور الجديد للدولة، كما هو حال تجربة مؤتمر الحوار الوطني اليمني الذي انعقد في 2013.

لمراجعة التجربة الليبية يُنظر: المؤتمر الوطني العام في ليبيا، الجزيرة نت، 1-4-2015، الرابط: https://bit.ly/2Ed4r8q.

وللاطلاع على التجربة اليمنية يُنظر: موقع مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الرابط: https://bit.ly/2PYRx0y.

- مشاركة مكونات الشعب السوري في هذه الصياغة.
- إقراره عبر استفتاء عام.

بغض النظر عن المراحل التي تسبق كتابة الدستور ثمّة اتفاق بين وثيقة العهد الوطني وإعلان الوطنية في أن يكون الدستور ناتجاً عن "جمعية تأسيسية منتخبة ويقرّ باستفتاء عام"، والنقطة الأخيرة "الاستفتاء العام" شاركته معهما الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية، على عكس وثيقة الإطار التنفيذي التي أسندت الأمر إلى "لجنة" وليس "جمعية منتخبة"، ولم توضح نقطة الاستفتاء العام، تاركة الأمر على ما يبدو لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

2-3- الموقف من علاقة الدين بالدولة: الصمت الغالب

على الرغم من أهمية موضوع علاقة الدين بالدولة سياسياً واجتماعياً في أي عقد اجتماعي أو اتفاق سياسي[64]؛ فإننا لا نجد في غالبية الوثائق التي صدرت عن قوى الثورة والمعارضة السياسية تصريحاً بموقفها تجاه هذا الموضوع[65]، حيث كان الصمت هو الموقف السائد[66].

وثيقة العهد الوطني	الإطار التنفيذي لبيان جنيف1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
---------- ---	---------- ----------	وتتركز سمتها الأساسية في طابعها العام المشترك، وفي بقاء مؤسساتها مؤسساتٍ وطنية عامة، ومحايدة إزاء الأفراد والفئات الاجتماعية المتنوعة، لتؤدي وظيفتها في تحقيق التوازن بين المصالح الاجتماعية المختلفة. إنتاج دستور سورية المقبل استناداً إلى عقد اجتماع يشكل مقدمة الدستور، يتناول هذا العقد بوضوح .... قضية الأديان والمعتقدات والوطنية السورية.	سوريا جمهورية ديمقراطية تعتمد مبدأ فصل الدين عن الدولة، وتكون محايدة تجاه كافة القوميات والأديان،

جدول رقم /9/ مو اقف الوثائق الأربع تجاه قضية علاقة الدين بالدولة

[64] من خلال استقراء النقاشات السياسية والدستورية التي أعقبت ثورات الربيع العربي كانت علاقة الدين بالدولة من أبرز المواضيع محل النقاش والخلاف، خصوصاً بين التيارات الإسلامية والتيارات العلمانية.

يمكن أن نشير هنا على سبيل المثال إلى أن خلافاً ثار بين المكونات السياسية السورية في أول تجربة لإصدار وثيقة ائتلافية بعد الرؤية السياسية للمجلس الوطني السوري، وذلك في مؤتمر القاهرة حول عبارة "الدين لله والوطن للجميع"، حيث حُذفت العبارة من النسخة النهائية بعد أن وردت ضمن المسودة الأولى بسبب خلافات ثارت بين المجتمعين.

يُنظر: نقاط الاتفاق والاختلاف في مؤتمر المعارضة السورية، مصدر سابق.

[65] لا يعني ذلك عدم وجود تلميحات أو إشارات غير مباشرة سواء باتجاه تثبيت علاقة الدين (الإسلام تحديداً) بالدولة، أو باتجاه عدم تثبيت ذلك.

[66] إذا راجعنا أهم الوثائق التي صدرت عن قوى الثورة والمعارضة السياسية بعد انطلاق الثورة السورية نجد أنها سكتت تجاه موضوع علاقة الدين بالدولة، مثل: المشروع السياسي للمجلس الوطني السوري لعام 2011، وأهم وثائق الائتلاف الوطني الصادرة من 2012 حتى 2015، وبيان الرياض1، بيان الرياض2.

وحديثنا هنا عن الوثائق الائتلافية أو التوافقية التي تجمع عدة قوى، وليس عن الرؤى والوثائق الخاصة بقوى أو تيارات سياسية أو أحزاب بذاتها.

وأما الفصائل العسكرية فقد كانت واضحة في تأكيد العلاقة بين الدولة والإسلام؛ ظهر ذلك في وثائق متعددة أبرزها ميثاق الجبهة الإسلامية الصادر في 2013، إذ جاء فيه: "الجبهة الإسلامية تكوين عسكري سياسي ..... يهدف إلى إسقاط النظام الأسدي في سوريا إسقاطاً كاملاً، وبناء دولة إسلامية، تكون السيادة فيها لشرع الله -عزوجل- وحده مرجعاً وحاكماً وموجهاً وناظماً لتصرفات الفرد والمجتمع والدولة". وفي ميثاق مجلس قيادة الثورة السورية في أواخر عام 2014، والذي جاء فيه لدى الحديث عن الرسالة: "الحفاظ على الهوية الإسلامية للمجتمع السوري".

لم تشذّ وثيقة العهد الوطني عن التوجه العام السابق؛ فقد خلت من أية إشارة لعلاقة الدين بالدولة، حتى بعض القضايا التي ارتبطت بالدين، كما هو الحال فيما يتعلق بدين رئيس الدولة[67] فصلتها الوثيقة عن الدين، مؤكدة أن منصب رئيس الجمهورية متاح لأي سوري، رجل أو امرأة، ومن أية ديانة، وكنا قد أشرنا لدى حديثنا عن الانتماء إلى أن الوثيقة تحدثت عن ارتباط الشعب السوري بالشعوب الإسلامية بجذور تاريخية وقيم إنسانية.

كذلك الأمر مع وثيقة الإطار التنفيذي؛ فلم تصرّح بموقفها من العلاقة بين الدين والدولة، وعلى الرغم من أن الوثيقة اعتبرت "الثقافة العربية الإسلامية معيناً خصباً للإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعية لجميع السوريين" فإن هذه العبارة لا يمكن أن ترقى إلى إيجاد علاقة مباشرة بين الإسلام والدولة، خصوصاً وأن النص تحدث عن "الثقافة"، ولم يتحدث عن الإسلام كدين، ومن المعلوم أن الثقافة تتضمن مصادر متعددة منها الدين والأعراف والتقاليد واللغة والقانون.

بالمقابل صرّح إعلان الوطنية بضرورة بقاء مؤسسات الدولة "وطنية" وحيادية[68] تجاه الأفراد والفئات الاجتماعية المتنوعة، حيث جاء فيه: "تتركز سمتها الأساسية -أي الدولة السورية- في طابعها العام المشترك، وفي بقاء مؤسساتها مؤسساتٍ وطنية عامة، ومحايدة إزاء الأفراد والفئات الاجتماعية المتنوعة، لتؤدي وظيفتها في تحقيق التوازن بين المصالح الاجتماعية المختلفة"؛ فبقاء مؤسسات الدولة حيادية يعني -ولو بشكل غير مباشر- تحييد العامل الديني عن قوانين الدولة وأعمالها[69].

غير أن الإعلان عند حديثه عن الدستور السوري المستقبلي صرّح بإحالة قضية "الأديان والمعتقدات والوطنية السورية" إليه، بما يعنيه ذلك من أن الموقّعين على البيان أرادوا إيضاح أن موقفهم أعلاه هو موقف خاص بهم كسوريين، وبالتالي فالموقف النهائي هو لممثلي الشعب السوري الذين يفترض أن يكتبوا الدستور السوري.

كذلك صرّحت الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية بموقفها من علاقة الدين بالدولة، حيث جاء فيها: "سوريا جمهورية ديمقراطية تعتمد مبدأ فصل الدين عن الدولة، وتكون محايدة تجاه كافة القوميات والأديان"، لتكون الوثيقة الوحيدة بين الوثائق محل المقارنة التي تدعو صراحة لفصل الدين عن الدولة.

---

[67] نصّت أبرز الدساتير السورية على أن دين رئيس الدولة الإسلام، كما هو الحال في دساتير: 1920، 1930، 1950، 1953، 1973.
للتوسع أكثر يُنظر: د.إبراهيم دراجي ود.ريم تركماني، المسألة الدينية في الدساتير السورية "مسح تاريخي ومقارن"، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية LSE، برنامج الشرعية في والمواطنة في العالم العربي، نوفمبر 2019، ص8 وما بعدها.

[68] يُقصد بمبدأ "حيادية الدولة" أن تكون على مسافة واحدة من جميع المكونات والأديان، وأن تضمن حرية الاعتقاد والتدين لجميع الأفراد، من دون تمييز في قوانينها بين الأفراد والمكونات على أساس الدين أو الاعتقاد أو العرق. للتوسع في معاني مبدأ "حيادية الدولة" يُنظر: أنور الجمعاوي، مفهمة الدولة عند الإسلاميين "قراءة في نماذج مختارة"، بحث ضمن مجموعة كتاب الإسلاميون وقضايا الدولة "الجزء الثاني"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2017، ص253 وما بعدها. وبسام قوتلي، ما الذي نعنيه بحيادية الدولة؟ بحث مقدم إلى ندوة "تجارب سورية الدستورية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 16 آذار/مارس 2020، الرابط: https://bit.ly/2E7W8Lt.

Bruce Ryder, State Neutrality and Freedom of Conscience and Religion, The Supreme Court Review: Osgoode's Annual Constitutional Cases Conference, Volume 25, 2005, p.170-175.

[69] Bruce Ryder, State Neutrality and Freedom of Conscience and Religion, p.170-171.

مما تقدم نلحظ خلافاً بين وثيقتي العهد الوطني والإطار التنفيذي من جهة، وإعلان الوطنية والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية من جهة أخرى؛ فبينما سكتت الوثيقتان الأُوليان عن توضيح قضية علاقة الدين بالدولة فإن إعلان الوطنية ألمح إلى وقوف موقّعيه مع "فصل الدين عن الدولة"، عبر حديثهم عن "حيادية مؤسسات الدولة السورية المستقبلية"، وكذلك الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية التي صرّحت بذلك.

2-4- الموقف من نوع الدولة في سوريا ونظامها السياسي:

من أبرز الأمور التي تثير نقاشاً دائماً بين قوى الثورة والمعارضة هو الموقف من شكل نظام الحكم (برلماني، رئاسي، مختلط)، وشكل الدولة (بسيطة، فيدرالية)؛ فتكاد لا تخلو وثيقة من وثائق قوى الثورة والمعارضة من تناول هاتين القضيتين.

2-2-1- الموقف من نوع الدولة: تغليب اللامركزية الإدارية[70] الموسَّعة

يتفق فقه القانون الدستوري على تقسيم الدول من حيث شكلها إلى دول بسيطة وأخرى مركبة، وهذه الأخيرة لها أنواع متعددة، لعل من أشهرها الفيدرالية والكونفدرالية[71].

وفي السياق السوري ثار النقاش عقب الثورة السورية حول نوع الدولة السورية المستقبلية، بين مَن يرى ضرورة المحافظة على شكلها السابق كدولة بسيطة تطبق فيها اللامركزية الإدارية[72]، وبين مَن يرى ضرورة التحوّل نحو الشكل الفيدرالي[73].

---

[70] تقوم اللامركزية الإدارية على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات إدارية مستقلة تخضع للسلطة المركزية في مباشرتها لاختصاصاتها.

يُنظر: د.سعيد نحيلي، مبادئ القانون الإداري (الجزء الأول)، منشورات جامعة البعث، كلية الحقوق، 2013/2012، ص136.

[71] تُعرف الدولة البسيطة بأنها: الدولة التي تنفرد فيها سلطات موحدة بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية، مثل سوريا والأردن ومصر وفرنسا ..إلخ، في حين تُعرف الدولة المركبة بأنها: الدولة التي تتعدد فيها السلطات التي تتولى إدارة شؤونها.

من أشكال الدولة المركبة الاتحاد الكونفدرالي، وهو: اتفاق دولتين أو أكثر في معاهدة دولية على تكون هذا الاتحاد أو الانضمام إليه، مع احتفاظ كل دولة باستقلالها الخارجي وسيادتها الداخلية بكل ما تتضمنه من تطبيق لدساتيرها الخاصة وقوانينها وأنظمتها الداخلية (كالاتحاد الأوروبي).

وكذلك من أشكالها الاتحاد الفيدرالي، ويُعرف بأنه: الاتحاد الحقيقي بين دولتين أو أكثر، بحيث تخضع جميع الدول المنضمة للاتحاد لرئيس واحد، مع اندماجها جميعها في شخصية دولة واحدة تمارس الشؤون الخارجية والتمثيل السياسي باسم الاتحاد، كما هو حال الولايات المتحدة وسويسرا.

للتوسع في أنواع الدول يُراجع: د.نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مرجع سابق، ص74 وما بعدها.

[72] تؤيد غالبية القوى الثورة والمعارضة خيار اللامركزية الإدارية، وظهر ذلك في بيان الرياض1 الذي جاء فيه: "أعرب المجتمعون عن تمسكهم بوحدة الأراضي السورية، وإيمانهم بمدنية الدولة السورية، وسيادتها على كافة الأراضي السورية على أساس مبدأ اللامركزية الإدارية". وهو ما أعاد تأكيده بيان الرياض2 بقوله: "كما عبر المشاركون عن التزامهم بأن تكون سورية دولة ذات نظام حكم ديمقراطي على مبدأ اللامركزية الإدارية".

[73] لعل أبرز جهة تطالب بالفيدرالية هي المجلس الوطني الكردي، حيث جاء في مشروع الوثيقة السياسية المرحلية: "ارتضى -أي الشعب الكردي- العيش المشترك مع المكونات الوطنية الأخرى من عرب وسريان كلدو أشور وتركمان وغيرها، وله الحق كل الحق في التمتع إلى جانب تلك المكونات بحقوقه القومية والديمقراطية كافة وذلك وفق العهود والمواثيق الدولية في هذا الشأن، ومن خلال بناء الدولة الاتحادية (الفيدرالية) ذات نظام ديمقراطي برلماني تعددي يتساوى الجميع فيها بالحقوق والواجبات".

وثيقة العهد الوطني	الإطار التنفيذي لبيان جنيف1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
تعتمد الدولة مبدأ اللامركزية الإدارية.	وتأسيس نظام إدارة محلية يقوم على مبدأ اللامركزية الإدارية.	نظام سورية في المستقبل نظام ديمقراطي وله مجموعة متكاملة من الأركان، منها: عدم الاستئثار بالسلطة وتركيزها في مركز واحد، أي اللامركزية الإدارية.	ترى الجبهة في اللامركزية الأسلوب الأمثل في إدارة البلاد، مع الحفاظ على وحدة الأراضي السورية.

جدول رقم /10/ التو افق بين الوثائق الأربع تجاه نوع الدولة

ثمّة توافق بين الوثائق الثلاث "العهد الوطني والإطار التنفيذي وإعلان الوطنية" على دعم خيار "اللامركزية الإدارية" في سوريا المستقبل، حيث لم تشذّ هذه الوثائق عن التيار الغالب لدى القوى السياسية المعارضة المؤيد لذلك. في حين دعت الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية إلى تبنّي "اللامركزية" لإدارة البلاد من دون توضيح فيما إذا كانت تقصد "اللامركزية الإدارية" أو "اللامركزية السياسية" (الفيدرالية)[74].

2-2-2- الموقف تجاه شكل النظام السياسي[75]: بين تأييد النظام البرلماني والصمت

تُقسم الأنظمة السياسية في الدول ذات الديمقراطية النيابية أربعة أنواع رئيسة، هي: "الرئاسي، والبرلماني، والمجلسي، والمختلط"[76].

عقب انطلاق الثورة السورية -كما هو الحال في النقاط السابقة- ثار نقاش بين المكونات السياسية حول النظام الأنسب لسوريا المستقبل؛ فذهب التيار الأوسع من القوى إلى تأييد النظام البرلماني[77].

---

[74] بالعودة إلى بيانات القوى المشكلة لهذه الجبهة ورؤاها السياسية نجد أن تيار الغد السوري يؤيد اللامركزية الإدارية الموسعة وإن لم يسمها، باعتبار أن ما يطالب به ينطبق عليه ذلك، والأمر ذاته ينسحب على المجلس العربي في الجزيرة والفرات الذي يصرّح بمطالبته بـ"اللامركزية الإدارية الموسعة" في حين أن المنظمة الآثورية الديمقراطية والمجلس الوطني الكردي يطالبان بالفيدرالية.

[75] الحديث عن شكل النظام السياسي عادة ما يكون في الدولة ذات الأنظمة السياسية النيابية؛ أي التي تأخذ بالديمقراطية النيابية، والتي تعني: انتخاب الشعب مَن يمثله من النواب لممارسة السلطة باسمه ونيابة عنه. ففي الديمقراطية النيابية لا يمارس الشعب السلطة بنفسه مباشرة، ولكنه يُنيب غيره في ممارستها. ويقابل الديمقراطية النيابية مفهوما الديمقراطية المباشرة التي تعني مباشرة الحكم من قبل الشعب مباشرة، وهذه الصورة لم تعد موجودة وغير قابلة للتنفيذ، والديمقراطية غير المباشرة، والتي تعني أخذ رأي الشعب في قضية من القضايا بالموافقة أو الرفض، ومن أبرز صورها الاستفتاء الشعبي.
يُراجع في مفهوم الديمقراطية النيابية: د.نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مرجع سابق، ص246 وما بعدها.

[76] يُعرف النظام الرئاسي باختصار بأنه: النظام الذي يكون فيه فصل قوي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومثاله الأبرز النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. في حين يُعرف النظام البرلماني بأنه: النظام الذي يكون فيه تعاون وتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (فصل مرن بينهما)، ومثاله الأبرز بريطانيا. في حين يُعرف النظام المجلسي بأنه: النظام الذي يكون فيه هيمنة للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية على اعتبار أن الأخيرة منبثقة عنها، ومثاله الوحيد هو سويسرا. بينما النظام المختلط هو النظام الذي يأخذ ببعض ميزات النظامين "الرئاسي والبرلماني"، وخصوصاً فيما يتعلق بتعدد السلطة التنفيذية، ومثاله الأشهر هو النظام الفرنسي.
يُنظر: المرجع السابق، ص364 وما بعدها.

[77] أيدت غالبية الوثائق الصادرة عن قوى الثورة والمعارضة النظام البرلماني؛ كالمشروع السياسي للمجلس الوطني السوري في 2011، وخطة التحول الديمقراطي الصادرة عن بيت الخبرة السوري الصادرة في 2012، والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في نص اتفاقه مع المجلس الوطني الكردي عام 2013.

وثيقة العهد الوطني	الإطار التنفيذي لبيان جنيف1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
يقرّ دستور جديد أسس النظام الديموقراطي ....، ضمن قواعد تؤمّن أوسع تمثيل للشعب واستقرار النظام البرلماني.	وينص -أي الدستور الجديد للبلاد- على: .... الحياد السياسي للجيش والقوات المسلحة وخضوعها للحكومة الشرعية المدعومة بأغلبية برلمانية.	نظام سورية في المستقبل نظام ديمقراطي وله مجموعة متكاملة من الأركان، منها: ... التعددية والنظام البرلماني.	----------

جدول رقم /11/ موقف الوثائق الأربع تجاه شكل نظام الحكم السياسي

صرّح موقّعو وثيقتَي العهد الوطني وإعلان الوطنية بتأييدهم النظام البرلماني، على عكس الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية والإطار التنفيذي، اللذَين سكتا عن شكل النظام السياسي في سوريا المستقبل، مع إشارة الأخير في الملخص التنفيذي إلى ضرورة خضوع الجيش والمؤسسة العسكرية للحكومة الشرعية المدعومة بأغلبية برلمانية[78]، وإذا كانت هذه العبارة لا تحدد بشكل واضح شكل النظام السياسي الذي تؤيده الوثيقة إلا أنها على الأقل تستبعد النظام الرئاسي[79]، وتترك الباب مفتوحاً للأنظمة: البرلماني أو المختلط أو المجلسي.

بناءً على ذلك نعتقد أن هنالك توافقاً بين وثيقتي العهد الوطني وإعلان الوطنية في تحديد شكل نظام الحكم "البرلماني"، وصمت من الإطار التنفيذي والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية تجاه قضية شكل النظام السياسي.

2-5- الموقف من القضايا المستجدة (التغيير الديموغرافي، عودة اللاجئين والنازحين، مستقبل السلاح):

ونقصد بالقضايا المستجدّة: القضايا التي طرأت عقب انطلاق الثورة السورية، وليست من القضايا الأساسية التي يمكن أن تدخل في الحالات الطبيعية المستقرة ضمن الرؤى السياسية المتعلقة بمستقبل سوريا؛ بمعنى أنها القضايا الاستثنائية التي ظهرت نتيجة طول أمد الحرب وسياسات النظام وحلفائه العسكرية. حيث نستعرض موقف الوثائق الأربع من بعضها، وهي: التغيير الديموغرافي، وعودة اللاجئين، ومستقبل السلاح.

2-5-1- الموقف من التغيير الديموغرافي: التوافق على رفضه

يُعرّف التغيير الديموغرافي بعدة تعريفات، منها: التغييرات التي تطرأ على الهيكل والبنيان السكاني لمجتمع ما في زمن ما[80]؛ فالتغيير الديموغرافي يتناول مختلف الأبعاد التي تطرأ على التنظيم السكاني سواء الكمية أو النوعية، بغض النظر عن أسبابها.

---

[78] عادة ما يأتي الملخص التنفيذي شاملاً وملخصاً لأبرز النتائج التي تتضمنها أية دراسة أو وثيقة، إلا أنه في حالة الإطار التنفيذي نجد أن الملخص تضمن حديثاً عن "حكومة شرعية مدعومة بأغلبية برلمانية"، في حين خلت الوثيقة الأساسية من أية عبارة أو إشارة لذلك.

[79] لا يشترط في النظام الرئاسي أن تكون الحكومة مدعومة بأغلبية برلمانية، على عكس الأنظمة الأخرى التي يتصور فيها تقييد حصول الحكومة على أغلبية برلمانية.

[80] يُنظر: طارق محمد أحمد حسين وآخرون، دراسة للتغييرات في عوامل النمو السكاني بريف محافظة الوادي الجديد، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد 48، العدد 5، 2017، ص410-411.

وفي الحالة السورية تعرضت الكثير من المناطق، وعلى رأسها الغوطة الشرقية وحمص وحلب لعمليات تغيير ديموغرافي من خلال التهجير القسري الذي مارسه النظام وحلفاؤه بحق الشعب السوري[81].

وثيقة العهد الوطني	الإطار التنفيذي لبيان جنيف1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
----------	كما تتعرض في الوقت ذاته لتحديات: إعادة الإعمار، واستعادة البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية، وتنفيذ القرارات الدولية بشأن عودة جميع السوريين إلى وطنهم ومناطق سكناهم الأصلية، وإلغاء القرارات المتخذة .....والاستملاك والتغيير الديمغرافي والترحيل الفردي والجماعي، وإبطال تدابير وقرارات مصادرة الممتلكات والتهجير القسري .	مثلما ينبغي رفض أي تغيير ديموغرافي في أية بقعة من سورية وإبطاله.	رفض عمليات التغيير الديمغرافي التي جرت وتجري في ظلّ الحرب الدائرة في سوريا.

جدول رقم /12/ مو اقف الوثائق الأربع من قضية التغيير الديموغرافي

لذلك نجد تركيزاً من قوى الثورة والمعارضة على رفض هذه الجريمة التي ارتكبها النظام بحق السوريين بوسائل متعددة[82]، منها تثبيت ذلك في بعض الوثائق السياسية؛ فقد أكدت الوثائق الثلاث الأخيرة "الإطار التنفيذي وإعلان الوطنية والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية" رفضهم عمليات التغيير الديمغرافي، في حين لم تتعرض وثيقة العهد الوطني لهذا الموضوع نظراً لأن التغيير الديموغرافي لم يكن حاصلاً وقتها.

2-5-2- الموقف من عودة اللاجئين والنازحين: التو افق على عودة آمنة وطوعية

تنص المادة /13/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الآتي: "(1) لِكُلّ فرد حَقّ في حَرِيَّة اَلتَّنَقُّل وفي اختيار مَحَلّ إقامته داخل حدود الدول. (2) لِكُلّ فرد حَقّ في مغادرة أَيّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده"؛ فيؤكد الإعلان على حرية التنقل، والتي تفترض تحريم استخدام القوة أو أي أسلوب جبري لدفع الإنسان إلى مغادرة مكان ما أو منعه من العودة إليه.

وثيقة العهد الوطني	الإطار التنفيذي لبيان جنيف1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
---------	وتأمين عودة اللاجئين والنازحين	والإقرار بحق كل سوري في العودة إلى وطنه وبيته في أي وقت، فكل ما يفرض بقوة السلاح مرفوض ومدان، وينبغي تجريم السلوكات هذه كلها قانونياً في سورية الجديدة.	تمكين اللاجئين والنازحين من العودة إلى مناطقهم الأصلية بأمان وسلام.

جدول رقم /13/ مو اقف الوثائق الأربع تجاه قضية عودة اللاجئين والنازحين

[81] للتعرف على نتائج عمليات التهجير القسري على الصعيد الديموغرافي يُنظر: التغير الديموغرافي في سورية، مدونة نصح، 28-11-2016، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/39xBwHK، وجوزيف ظاهر، استراتيجيات التغيير الديمغرافي في سوريا، معهد الجزيرة للدراسات، يونيو 2017، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2E7Hwe .

[82] لعل الجهد الأبرز كان في المجال الحقوقي؛ إذ صدرت عدة تقارير حقوقية تثبت هذه الجريمة وتدعو لإيقاف هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها.
يُنظر على سبيل المثال: التغيير الديموغرافي والتهجير القسري في سوريا "بحث وصفي"، وحدة تنسيق الدعم، حزيران 2017، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/32WgykF، والتهجير القسري والتغيير الديمغرافي، مع العدالة، 17-4-2019، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2X0GOqk، و"إما أن نرحل أو نموت": التهجير القسري بموجب اتفاقات "المصالحة" في سوريا، منظمة العفو الدولية، 2017، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/2DbGA8N.

يُعد ملف اللاجئين والنازحين من أبرز الملفات المؤثرة في القضية السورية بعد أن تحول ما يقارب ثلث الشعب السوري إلى لاجئين[83]، حيث تسعى الدول الفاعلة للإمساك بهذا الملف بما يخدم رؤيتها ومصالحها في سوريا[84].

تؤكد القوى السياسية في مواقفها رفض عودة اللاجئين والنازحين قبل تحقيق الانتقال السياسي، بحيث تكون العودة آمنة وطوعية[85]، وهو ما توافقت عليه كل من وثائق الإطار التنفيذي وإعلان الوطنية والرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية في تأييدهم حق عودة اللاجئين والنازحين، كما أن وثيقة إعلان الوطنية أضافت ضرورة تجريم كل السلوكيات التي تؤدي إلى منع عودة اللاجئين والنازحين إلى أماكن سكناهم الأصلية. وفي المقابل لم تذكر وثيقة العهد الوطني أي شيء بخصوص هذا الموضوع؛ لعدم وجود هذه الظاهرة آنذاك.

3-5-2- الموقف من مستقبل السلاح: تغليب حصره بيد الدولة

بعد حمل الثوار السلاح للدفاع عن أنفسهم عقب المرحلة السلمية التي مرت بها الثورة، وعقب تشكيل مئات الفصائل العسكرية، إلى جانب تسليح النظام عشرات الميليشيات التي وقفت إلى جانبه؛ أصبحت قضية "نزع السلاح" من أهم القضايا المتعلقة بمستقبل سوريا، لِمَا لذلك من دور أساسي في تحقيق التنمية والاستقرار[86].

---

[83] بلغ عدد اللاجئين السوريين 5.6 مليون شخصاً، في حين بلغ عدد النازحين 6.1 مليون شخصاً.

ينظر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الخريطة التفاعلية، شوهد بتاريخ 27-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3ltSAEn.

UNITED NATIONS OFFICE FOR THE COORDINATION OF HUMANITARIAN AFFAIRS (OCHA), ANNUAL REPORT 2019, P.31.

[84] يسعى النظام وحلفاؤه وخصوصاً الروس إلى حثّ الدول المستضيفة على إعادة اللاجئين بغض النظر عن تقدم مسار الحل السياسي والانتقال السياسي، في حين أن الدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الأمم المتحدة تؤكد أن عودة اللاجئين لابد أن تكون آمنة وطوعية، وهذا لا يمكن أن يتحقق دون تحقيق انتقال سياسي وتقدم مسار الحل السياسي في سوريا.

للتوسع في ذلك يُراجع: مستقبل ملف اللاجئين السوريين: بين ضمان حقوقهم القانونية والإنسانية واستخدام الملف في بازار المصالح السياسية، ورقة تقدير موقف، مركز الحوار السوري، 29-10-2018، الرابط: https://bit.ly/3aFxNs7.

[85] يُنظر: الائتلاف الوطني يلتقي الخارجية الإيطالية لحشد دعم أوروبي للشعب السوري، موقع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، 14-9-2019، الرابط: https://bit.ly/3l3zK6q، وهيئة التفاوض تقدم في بيان نتائج اجتماعها الدوري الأخير ومواقفها من ملفات الحل السياسي في سوريا، شبكة شام الإخبارية، 20-10-2018، الرابط: https://bit.ly/2Q9VqzO.

[86] تسعى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج DDR بحسب الأمم المتحدة من خلال عملية إزالة الأسلحة من أيدي أعضاء الجماعات المسلحة، وفصل هؤلاء المقاتلين عن مجموعاتهم ومساعدتهم على الاندماج من جديد كمدنيين في المجتمع إلى دعم المقاتلين السابقين وأولئك المرتبطين بالجماعات المسلحة، حتى يصبحوا فعّالين في عملية السلام.

بهذه الطريقة يضع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الأساس لاستدامة المجتمعات التي يعود إليها هؤلاء الأفراد، مع بناء القدرة على تحقيق السلام والأمن والتنمية على المدى الطويل.

للتوسع في معرفة المقصود ببرامج DDR وخطواتها وأهدافها يُراجع: مجموعة باحثين، التغيير الأمني في سورية، تحرير: معن طلاع، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تشرين الأول/أكتوبر 2017، ص26 وما بعدها. وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/3g7OiPQ. وبالإنكليزية يُراجع:

Karen Ballentine and Heiko Nitzschke, Beyond Greed and Grievance: Policy Lessons from Studies in the Political Economy of Armed Conflict, International Peace Academy, 2003, Link; https://bit.ly/3jTFboj.

وثائق القاهرة	الإطار التنفيذي لبيان جنيف1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
وحلّ الميليشيات المسلّحة (الشبيحة) وسحب السلاح من المدنيين وضمّ من يرغب من الثوّار إلى القوّات المسلّحة.	العمل مع البنى العسكرية المحلية بما فيها المجالس العسكرية المحلية على جمع السلاح وضمان حصر حق حيازته بيد الدولة. إعادة الكفاءات والخبرات والعناصر المنشقة ودمج من يرغب من قوى الثورة ضمن تشكيلات وطنية احترافية،	تتعهد تسليم سلاحها إلى الدولة السورية الجديدة التي هي وحدها صاحبة الحق بحيازة السلاح واستخدمه، أو الاندماج في الجيش السوري بصورة فردية.	----------

جدول رقم /14/ مو اقف الوثائق الأربع تجاه قضية مستقبل السلاح

تتفق الوثائق الثلاث الأولى "وثائق القاهرة والإطار التنفيذي وإعلان الوطنية" على حصر السلاح بيد الدولة ومؤسساتها فقط، وضرورة نزعه من أيدي مختلف الميليشيات والفصائل (نزع السلاح والتسريح)، غير أنه وعلى الرغم من إجماع الوثائق الثلاث على إعادة دمج مَن يريد من المنشقين وعناصر الفصائل في المؤسسات العسكرية الجديدة؛ إلا أن هنالك خلافاً تفصيلياً فيما يتعلق بآلية دمج هذه الكيانات في مؤسسات الدولة (إعادة الدمج)، إذ نصَّ إعلان الوطنية على ضرورة أن تكون الآلية بصورة "فردية"، في حين أن الوثيقتين الأخريين لم تشيرا للآلية، تاركين هذا الأمر "التقني" للمؤسسة العسكرية الانتقالية. وسكتت الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية عن مناقشة هذه القضية.

6-2- الموقف من السياسة الخارجية لسوريا: التعاون والتكامل وتبادل المصالح موجهات أساسية

يُعد مفهوم السياسية الخارجية واحداً من المفاهيم التي ليس لها تعريف محدد[87]، إلا أننا يمكن أن نعرفها بأنها: مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقاً لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية. وتتميز السياسة الخارجية عن السياسة الدولية بأن الأخيرة لابد أن تنتج صداماً، بينما الأولى من الممكن أن تقوم على الاتفاقات والتفاهمات[88].

وثيقة العهد الوطني	وثيقة الإطار التنفيذي لبيان جنيف1	إعلان الوطنية السورية	الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية
سورية جزء من المنظومة العالمية وهي عضو مؤسّس في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرّعة عنها، ولذا فهي ملتزمة بمواثيقها، وتسعى مع غيرها من دول العالم لإقامة نظام دولي بعيد عن جميع	تلتزم الدولة السورية بالمعاهدات والمواثيق الدولية والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان وبخاصة تلك التي هي طرف فيها. كما تلتزم بالعهود والمواثيق الدولية ومقتضيات عضويتها في الجامعة العربية والمنظمة المؤتمر	تلتزم السياسة الخارجية لسورية الجديدة مبادئ وأهداف الشعب السوري والمصلحة الوطنية السورية، دولة تؤسس علاقاتها الدولية على مبدأ الندية والاحترام	-------

[87] م.د.أثير ناظم الجاسور، السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين،2018، المجلد /53/، ص225-242، شوهد في: 6-8-2020، https://bit.ly/30Sqitw.

[88] أ.عربي لادمي محمد، السياسية الخارجية: دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات، المركز الديمقراطي العربي، 2016، شوهد في: 6-8-2020، الرابط: https://bit.ly/39BB9Mp.

النزاعات المركزية والهيمنة والاحتلال، نظام قائم على التوازن في العلاقات وتبادل المصالح والمسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات والأخطار العامة التي تهدّد أمن وسلام العالم.	الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة والمنظمات التي تتفرع عنها، وتسعى للمساهمة في الجهود الدولية لإقامة نظام دولي خالٍ من النزاعات قائم على التعاون وتبادل المصالح وتقاسم المسؤولية.	المتبادل، وعلى احترام المواثيق والعهود الدولية، وتلتزم الاتفاقيات والعقود السابقة للحكومات السورية المتعاقبة التي لا تخل بسيادتها، ولا تضر بمصالح شعبها[89].	
جدول رقم /15/ مو اقف الوثائق الأربع تجاه السياسة الخارجية لسوريا المستقبل			

نظراً لتشابك الحالة السورية والتدخلات الدولية التي رافقتها بعد رفض نظام الأسد مجمل الحلول والمبادرات الداخلية تضمنت غالبية الوثائق السياسية، بما فيها غالبية الوثائق محل المقارنة نصوصاً خاصة بوضع محددات للسياسة الخارجية لسوريا المستقبل، تتوافق مع المبادئ الأساسية التي تمت الإشارة إليها، منها استقلال سوريا وسيادتها.

في هذا السياق، وعلى الرغم من أن الوثيقة التي صدرت مؤخراً (الرؤية السياسية لجبهة السلام والحرية) لم توضح محددات السياسة الخارجية لسورية المستقبل؛ فإن الوثائق الثلاث الأخرى اتفقت على التزام سوريا بمتطلبات عضويتها في المنظمات الثلاث الأساسية المنضمة لها (الأمم المتحدة، وجامعة الدولة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي)، وبالمعاهدات والمواثيق الدولية المنضمة لها (قيّد إعلان الوطنية ذلك بعدم الإخلال بالسيادة، وبعدم الإضرار بمصالح الشعب السوري). كما اتفقت على عدة مبادئ يفترض أن تقوم عليها السياسة الخارجية للدولة السورية المستقبلية، من أهمها: التعاون، والتكامل، والندّية، وتبادل المصالح[90]، والمسؤولية المشتركة في حل النزاعات، ورفض الاحتلال والهيمنة...إلخ.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن إعلان الوطنية كان الأكثر تفصيلاً في تحديد المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية لسوريا مقارنة بالوثيقتين الأخريين، غير أن هذا التفصيل الذي ورد في فقرة مستقلة تحت عنوان "السياسة الخارجية لسوريا" لم يكن سوى تأكيد على المبادئ الأساسية التي ورد ذكرها في الإعلان، من قبيل تأكيد ضرورة التزام السياسة الخارجية "بمبادئ وأهداف الشعب السوري والمصلحة الوطنية السورية، وفي مقدمها الحفاظ على استقلال وسيادة سورية ووحدتها، وحماية أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها".

[89] نعتقد أن الموقف القانوني والسياسي من الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعها نظام الأسد بعد اندلاع الثورة السورية عام2011، والتي أضرت بمصالح الشعب السوري ورهنت موارده الطبيعية، تتطلب دراسة منفصلة لأهميتها، لذلك لم نتناول هذه القضية ضمن فقرات هذه الورقة.

[90] ميّز إعلان الوطنية في إطار حديثه عن السياسة الخارجية لسوريا بين العلاقات مع الدول العربية والإقليمية التي تقوم على أساس "تكاملي يحقق المصالح المشتركة، والعلاقات الدولية التي تقوم على مبدأ الندية والاحترام المتبادل. يظهر ذلك النظرة التفضيلية التي ينظر بها موقّعو إعلان الوطنية إلى المحيط العربي.